2018

أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية: دراسة حالة لمصر

د. منال عفان

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة – جامعة طنطا

موجز

تعاني مصر كالعديد من الدول النامية من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي تزامنت مع التفاوت في توزيع الدخل خلال العقود الثلاثة الماضية، مما يعد أحد المعوقات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتباين الأدبيات الاقتصادية بشأن أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر بسبب صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ووجود مؤشرات عديدة للتفاوت في توزيع الدخل، ومحدودية الدراسات التطبيقية عن مصر في إطار زمني طويل الأجل، وهو ما يبرر أهمية هذا البحث. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي المقدر (بجانب متغيرات رقابية هامة تشمل النمو الاقتصادي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص والفساد) على التفاوت في توزيع الدخل في مصر للفترة 1990–2017 باستخدام التكامل المشترك، ودالة الاستجابة وردة الفعل، وسببية كرانجر. وتوضح النتائج وجود أثر معنوي طردي للاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل فاق المتغيرات الأخرى، كما أن أثره الطردي على أنصبة الأغنياء فاق أثره على أنصبة الفقراء، وتواجد أثر سلبي واضح للفساد وللائتمان للقطاع الخاص على أنصبة الفقراء. وتؤيد تلك النتائج ضرورة اعادة النظر في منهجية الاقتصاد غير الرسمي في مصر ودعم المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم.

كلمات مفتاحية

الاقتصاد غير الرسمي (عدم الرسمية)، التفاوت في توزيع الدخل، دالة الاستجابة وردة الفعل، مصر

Abstract

Egypt as several developing countries suffer from phenomena of informal economy, which accompanied with income inequality during the past three decades, these are fundamental obstacles to achieve sustainable economic development. Economic literature disagree in relation to impact of informal economy on income inequality in Egypt because estimation of informal economy is very difficult ,there are several indicators for income inequality and limited applied studies from Egypt in the long run , all these causes justify importance of this research. This paper aims to determine impact of estimated informal economy (besides important control variables

include economic growth ,credit to private sector and corruption)on income inequality in Egypt for period 1990-2017 by using Cointegration ,Impulse response function and Granger Causality . Results refer to significant positive effect of informal economy on income concentration exceed other variables, its positive effect on rich shares exceed poor shares ,negative effect of corruption and credit to private sector on poor shares. These results advocate the necessity for reconsidering in methodology of informal economy in Egypt and subsidizing of small informal enterprises.

Key Words

Informal Economy (Informality), Income Inequality, Impulse Response Function, Egypt

(1) مقدمة

(1-1) مشكلة البحث

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي Informal Economy إحدى الظواهر الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي، ويختلف هذا المفهوم في محتواه عن المشروعات غير الرسمية والتوظف غير الرسمي. ويشير الاقتصاد غير الرسمي إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لسيطرة الدولة، ولا تسجل في حساباتها الرسمية، ويترتب عليها تركز في الدخل لفئات معينة على حساب آخرين.

وتؤكد التقديرات المتاحة عن الاقتصاد غير الرسمي– بالمناهج المختلفة – أن حجمه في الدول النامية فاق غيرها من الدول، بسبب ضعف الاحصائيات والسياسات المؤسسية (African Development Bank, 2016, P 3). فوفقا لتقدير Schneider (2002) بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في عام 2000 – بمدخل استهلاك الكهرباء – 41%، 18% في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الترتيب(Schneider, 2002, P 1). وفي تقديرات أخرى قام بها Alm & Embaye (2013) لحوالي 111 دولة للفترة 1984–2006، باستخدام مدخل الطلب على العملة، بلغ حجم هذا الاقتصاد في المتوسط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 17%،24%،33%،37%،38% في دول منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية، الدول ذات الدخل المرتفع، الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، والدول منخفضة الدخل على الترتيب(Alm and Embaye, 2013 P 1,). وتؤكد تلك التقديرات على تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي بالمناهج المختلفة في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، ولا شك أن هذا الاقتصاد كان محركاً رئيسياً للثورة التونسية في عام 2010، التي تبعها ثورات أخرى في اليمن ومصر وليبيا.

وتوضح منظمة العمل الدولية ILO في تقريرها لعام 2012، أن الاقتصاد غير الرسمي لم يعد يقتصر على القطاع الزراعي، بل امتد ليشمل القطاع الصناعي والخدمي. كما بلغت العمالة غير الرسمية على مستوى العالم 1.8 بليون عامل مقارنة بعمالة رسمية بلغت 3 بليون عامل، وهو ما يؤكد على خطورة تلك الظاهرة (ILO, 2012, P 6).

ويواجه الباحثون صعوبة بالغة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، بسبب تعدد المناهج المستخدمة في قياسه وتعدد التعريفات المفسرة له. ولقد تعددت رؤى الاقتصاديين والباحثين بشأن تعريف الاقتصاد غير الرسمي. وعلى الرغم من تبني بعض الاقتصاديين التعريف الموسع له – يشمل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة – إلا أن أغلب الاقتصاديين يرون صعوبة تقديره بتعريفه الموسع، وهو ما أوضحه Alm & Embaye (2013)، وكذلك Alm& Schneider (2016) وآخرون، مما دعي عديد من الباحثين لتبني التعريف الضيق، الذي يستبعد الأنشطة غير المشروعة –الاتجار في الأسلحة والمخدرات والأعضاء والبشر وغيرها–في تقدير حجم هذا الاقتصاد (Alm and Embaye ,2013, P 2; Hassan and Schneider 2016, P 311).

وقد اعتقد عديد من الاقتصاديين لفترة طويلة، أن التدخل الحكومي المتزايد يعد سبباً رئيسياً في نشأة وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، الا أنه مع عصر الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية ازداد حجم هذا الاقتصاد مما دفع عديد من الباحثين لدراسة أسبابه، التي اتضحت فيما بعد أنها ليست أسباباً محلية فحسب بل دولية أيضاً. وتتعدد الأسباب التي أسهمت في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية ومنها مصر، إلا أن زيادة القيود المؤسسية، ارتفاع معدلات الضرائب، زيادة معدلات البطالة والتضخم، زيادة نصيب قطاع الزراعة، زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، الخصخصة، والعولمة الاقتصادية تعد من أهم تلك الأسباب.

ويعد الاقتصاد غير الرسمي إحدى التحديات الهامة التي تواجهها مصر– إحدى الدول النامية ذات الدخل المتوسط الأدنى وفقاً لتصنيف البنك الدولي–الذي لا يوجد عنه تقديرات رسمية سنوية تعدها الحكومة عن الاقتصاد غير الرسمي، حيث تعتمد مصر على مسوح البيانات للمنشآت والقوى العاملة التي يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والتي غالباً تتم على فترات متباعدة، التي تعتبر أن الاقتصاد غير الرسمي مقصور على الوحدات غير الرسمية فقط. ويؤكد تقرير صندوق النقد العربي (2017) أن تحديد أثر هذا الاقتصاد، قد يسهم في بناء استراتيجية واضحة للتعامل معه (صندوق النقد العربي، 2017، ص ص 3، 4؛ African Development Bank, 2016, PP 7–10; Kassem, 2014, P 27). وتؤكد دراسة أخرى عن مصر، أن مصر سعت لفرض عقوبات متشددة (كزيادة الغرامة المالية المفروضة على المشروعات غير الرسمية، وزيادة مدة السجن وغيرها) على المشروعات غير الرسمية للحد من تفاقم حجم الاقتصاد غير الرسمي، (Hassan and Schneider , 2016 ,P 310).

وفي إطار الدراسات السابقة التي تناولت حجم الاقتصاد غير الرسمي، تشير دراسة Attia (2009) إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر– بمقياس عدد الوحدات غير المسجلة – حيث ازدادت نسبة عدد الوحدات غير المسجلة صغيرة ومتوسطة الحجم من 82.9% إلى 83.6% إلى 84.1% في السنوات 1988، 1998، 2008 على الترتيب (Attia, 2009, P 15) . كما بلغ التوظف غير الرسمي –كنسبة من اجمالي التوظف –في مصر نسبة تتراوح بين 85% إلى 89% وفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لعام 2009 (Laiglesia, 2011,P 9).

ولا شك أن عدد الوحدات غير المسجلة، والتوظف غير الرسمي لا تعد مؤشرات دقيقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما دعي عديد من الباحثين للاعتماد على مناهج بديلة في التقدير .

ويوضح جدول (2) بملاحق البحث أهم تقديرات الدراسات السابقة للاقتصاد غير الرسمي في مصر، في إطار مناهج بديلة، لا تعتمد على عدد الوحدات غير الرسمية والتوظف غير الرسمي. وتشير بيانات الجدول جميعها إلى بلوغ هذا الاقتصاد في مصر نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، على الرغم من اختلاف طرق التقدير المستخدمة. ووفقاً لدراسة Schneider (2002) بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر – كنسبة من الناتج القومي الاجمالي– في مصر في عام 2000/1999 حوالي 35.1 % مقارنة بكل من ماليزيا، سنغافورة، سوريا، السعودية التي بلغ فيها هذا الاقتصاد لنفس

العام 31.1%، 13.1%، 19.3%، 18.4% على الترتيب (Schneider, 2002, P 6). ويؤكد ذلك على خطورة تلك الظاهرة في مصر.

وتؤكد وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري في مصر، أن حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر كنسبة من الناتج المحلي بلغ 40% في نهاية عام 2017، وأن حجم هذا الاقتصاد تزايد مع أحداث ثورة 25 يناير 2011، نتيجة غياب الوحدات التي تراقب الأنشطة الاقتصادية (https :// www. egyptindependent .com). ولا شك أن تلك التقديرات جميعها تؤكد على أن الاقتصاد غير الرسمي في مصر ظاهرة لا يستهان بها، ويجب دراسة آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتعد مصر إحدى الدول التي تعاني من تفاوت في توزيع الدخل (حيث بلغ نصيب أفقر 10% من السكان 4.11% من الدخل الكلي، بينما بلغ نصيب أغني 10% من السكان 26.11% من الدخل الكلي، كما بلغ معامل جيني 31.8% وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام 2017 (http://data.worldbank.org/indicators/). وقد تزامن هذا التفاوت في توزيع الدخل في مصر مع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. ويعد Rosser (2000) أول من أشار إلى أهمية دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في اقتصاديات الدول النامية، وأنه أسهم في دول عديدة في تفاوت واضح في توزيع الدخل (Rosser, 2000, P 157) .

وقد تباينت الأدبيات الاقتصادية بشأن أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل، فيرى البعض أن زيادة حجم هذا الاقتصاد يصاحبه زيادة التفاوت في توزيع الدخل، نظراً لتقديمه أجوراً منخفضة وضمان اجتماعي أقل مقارنة بالاقتصاد الرسمي، هذا فضلاً عن أثره الواضح في تقليل فعالية السياسة المالية اللازمة لدعم الطبقات الفقيرة بسبب انخفاض الايرادات الضريبية. ويرى آخرون أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يتيح فرص عمل ودخول للعاطلين من الطبقات الفقيرة، حيث أسهم في إعالة عدد كبير من الأفراد، كما يتيح سلع وخدمات بأسعار منخفضة، مما يقلل من التفاوت في توزيع الدخل. ويرى فريق ثالث أن الاقتصاد غير الرسمي لا يعد محدداً هاماً للتفاوت في توزيع الدخل، حيث تتواجد محددات أخرى للتفاوت أكثر أهمية.

وفي إطار تباين الأدبيات الاقتصادية، بشأن أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل، ومحدودية الأدبيات التطبيقية التي تناولت تلك العلاقة، مع ايضاح أثر هذا الاقتصاد

على أنصبة الطبقات الفقيرة والغنية في إطار زمني طويل الأجل–خاصة في مصر– تبدو أهمية مشكلة هذا البحث. وهكذا تتلخص **مشكلة البحث** في السؤال التالي:

ما هو أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر؟ ولا شك أن هذا السؤال يمكن تجزئته للأسئلة الفرعية الآتية: 1) ما هو تعريف الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وآثاره المختلفة؟ 2) ماهي طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل في الأدبيات الاقتصادية؟ 3) ما هو أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر؟ 4) ما هو أثر الاقتصاد غير الرسمي على أنصبة الفقراء والأغنياء، والفجوة بين تلك الأنصبة في مصر؟ 5) ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرار، بشأن علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالتفاوت في توزيع الدخل في مصر؟

(1 – 2) أهداف البحث

يعد تحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر هو الهدف الرئيسي للبحث، ويتضمن هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

1) تعريف الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وآثاره المختلفة.
2) تحديد المناهج المختلفة المستخدمة في تقدير الاقتصاد غير الرسمي، وأهم التقديرات المتاحة لهذا الاقتصاد في مصر.
3) دراسة وتحليل الأدبيات الاقتصادية للعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل.
4) تقديم نموذج مقترح لتحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل.
5) تحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي على أنصبة الفقراء والأغنياء والفجوة بين تلك الأنصبة في مصر.
6) تقديم توصيات لمتخذي القرار بشأن أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل مبنية على نتائج فعلية.

(1-3) أهمية البحث

تبدو أهمية هذا البحث من جانبين: الأول في الإطار النظري، حيث يسهم في ملأ ثغرة مهمة في الأدبيات النظرية، تتعلق باستعراض أسباب وآثار الاقتصاد غير الرسمي، وتطور المناهج المستخدمة في قياسه، التقديرات المتاحة عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر، والعلاقة بين هذا الاقتصاد والتفاوت في توزيع الدخل. والثاني في الإطار التطبيقي، حيث يقدم البحث دليلاً مستنداً على نتائج فعلية لأثر الاقتصاد غير الرسمي (ومتغيرات رقابية هامة أخرى) على التفاوت في توزيع الدخل في مصر. كما يقدم نصائح لمتخذي القرار بشأن أثر هذا الاقتصاد على أنصبة الطبقات الفقيرة والغنية، مما قد يقلل من الجدل الدائر بشأن آثار هذا الاقتصاد، وضرورة أو عدم ضرورة الحد من هذا الاقتصاد داخل مصر.

(1-4) منهج البحث

استند الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل مشكلة البحث، بجانب منهج الاقتصاد القياسي في دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر.

(1-5) مصادر البيانات

اعتمد الباحث على التقديرات الواردة من دراسة ELShamy (2015) (بمنهج الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC) لحجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر في مصر للفترة 1980-2012، واستخدام تلك القيم في التنبؤ بحجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة 2013-2017. كما تم استخدام قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي من الموقع الآتي http://data.worldbank.org/indicators/ في جميع البيانات الأخرى لمصر.

(1-6) حدود البحث الزمنية وتحديد المفاهيم

ركز الباحث على الاقتصاد المصري والفترة 1990-2017، وهي الفترة التي توافرت فيها بيانات منتظمة عن مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل، وحجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر والفساد. كما ركز الباحث على التحليل الكلي وليس الجزئي، مع الأخذ في الحسبان مفاهيم هامة هي:

1) المفهوم الضيق للاقتصاد غير الرسمي الذي يشمل الأنشطة غير الرسمية وغير المسجلة، مستبعداً منها الأنشطة غير المشروعة (السوداء)، لأنها مخالفة لأحكام القانون كما أنها تحتاج لدراسة أوسع.
2) الاعتماد على تقدير الاقتصاد غير الرسمي باستخدام منهج الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC، حيث يعد من أكثر المناهج دقة.
3) التفاوت في توزيع الدخل، الذي يشمل التفاوت في الدخول الأجرية، وغير الأجرية على مستوى كل القطاعات.
4) أنصبة الدخل العشرية المتاحة للطبقات الأفقر والأغنى.

(1-7) خطة البحث

يتضمن البحث عدة أجزاء شملت مقدمة البحث (تضمنت مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، المنهج البحثي المستخدم، مصادر البيانات، وحدود البحث) وأربعة أجزاء أخرى هي تعريف الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وآثاره، الأدبيات الاقتصادية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل، المنهجية المستخدمة ونتائج التحليل، وأخيراً نتائج وتوصيات البحث.

(2) تعريف الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وآثاره

(2-1) تعريف الاقتصاد غير الرسمي

لقد تعددت المصطلحات المستخدمة للدلالة على الاقتصاد غير الرسمي Informal Economy في الأدب الاقتصادي، واستخدمت مصطلحات عديدة بديلة له، من أهمها الاقتصاد الخفي أو التحتي Underground Economy واقتصاد الظل Shadow Economy، والاقتصاد الموازي Parallel Economy، والتي لا تختلف في مضمونها عن الاقتصاد غير الرسمي.

ويعد Keith&Hart (1971) أول من استخدم مصطلح القطاع غير الرسمي في بداية عقد السبعينات، لوصف العمالة في المدن في المنشآت صغيرة الحجم، التي تعمل خارج سوق العمل الرسمي في الدول النامية الأقل دخلاً (Kassem, 2014, P 27) . وفي السنوات التالية شاع استخدام هذا المصطلح بين المؤسسات الدولية (من أهمها منظمة العمل الدولية ILO) وفي المجالات الاقتصادية البحثية (Nazier and Ramadan, 2014, P4). ويعد لفظ الاقتصاد غير الرسمي

أعم وأشمل من القطاع غير الرسمي، لأن الأول يشمل كل القطاعات والأنشطة داخل الاقتصاد التي لا تتخذ شكل رسمي (ILO, 2012 ,P 2).

ولقد تباينت رؤى الاقتصاديين في تعريف وتفسير الاقتصاد غير الرسمي. فيرى الفريق الأول أن الاقتصاد غير الرسمي مفهوم كلي لا يقتصر على المشروعات غير الرسمية، بل يضم كذلك المشروعات الرسمية التي تقوم بأنشطة خفية لا تدخل في الحسابات الرسمية للدولة. كما أنه مفهوم لا يقتصر على المشروعات والوحدات صغيرة الحجم، بل يشمل كذلك المشروعات والوحدات كبيرة الحجم التي تقوم بأنشطة غير رسمية. ويتفق أغلب الأدب الاقتصادي على هذا الرأي أمثال عبد الحليم؛ الجبالي (2015)، يحياوي (2016)، بنك التنمية الافريقي (AFDB) (2016)؛ شيحان (2013) Rosser(2000) ; (2000) ; Schneider (2002) ;Valentini (2007) ;Laiglesia(2011) ; Kar & Saha(2012) ;Nazier& Ramadan(2014) ;Benjamin & Beegle(2014) ; ....etc. ; Ghecham (2017) ;Elveren &Ozgur (2016) ; Elshamy (2015) استناداً إلى قيمة الصفقات غير الرسمية وليس إلى عدد المشروعات غير الرسمية .

ويتفق العديد على تلك الرؤية السابقة، فيعرف Rosser (2000) الاقتصاد غير الرسمي بأنه يشمل كل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة –تضم غير المشروعة الأنشطة المتعلقة بالجرائم والعنف والرشاوي والفساد والاتجار في البشر والمخدرات والأسلحة وغيرها–التي لا تدخل بشكل رسمي في حسابات الناتج المحلي. الا أنه من الصعب تقدير حجم اقتصاد الجريمة (Rosser, 2000, P 162). و يتفق Kar & Saha(2012) مع هذا التعريف (Kar and Saha, 2012, P 3) . ويضيف Schneider & Enste(2000) وكذلك Schneider(2002) إلى التعريف السابق أن هذا الاقتصاد يشمل كل الصفقات النقدية وغير النقدية –المقايضة–التي تخص شركات رسمية وغير رسمية، لكنها لا تدخل في حسابات الناتج الرسمية (Schneider and Enste, March 2000 ,P 3) ;Schneider ,July 2002 ,P 78.

ويمكن تصنيف الاقتصاد غير الرسمي إلى نوعين هما: الاقتصاد غير الرسمي الأقل خطورة (المنتج والمشروع) – وهو كل نشاط لا يمثل جريمة لكنه مخالف للقانون – والاقتصاد غير الرسمي الخطر أو الأسود الذي يرتبط بالجرائم والفساد ويخالف النظام والقانون (يحياوي، 2016، ص 292). وعلى الرغم من اختلاف الاقتصاد غير الرسمي عن اقتصاد الجريمة، الا أنهما يشتركان معاً في

اللاعلنية والتهرب الضريبي، وعدم مسك دفاتر منتظمة (سلمان، بدون تاريخ، ص 6). ولا شك أن أغلب الاقتصاد الأسود يرتبط بغسيل الأموال، ومدى خطورة تلك الظاهرة على الاقتصاد الرسمي، حيث يصعب معرفة مصادر الأموال داخل الدولة مع زيادة الاقتصاد الأسود.

ويعرف Elshamy (2015) الاقتصاد غير الرسمي، بأنه يشمل الأنشطة الاقتصادية بصورها المختلفة، التي تتحايل على التكاليف للحصول على منافع أكبر، سواء في التراخيص أو نظم الضمان الاجتماعي، أو عقود العمل أو الائتمان المالي وغيرها (Elshamy, 2015,P 137). ويتفق Nazier& Ramadan(2014) وكذلك Benjamin& Beegle(2014) وأيضاً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مع تلك الرؤية بأن هذا الاقتصاد يشمل أنشطة الشركات صغيرة الحجم غير المسجلة، وكذلك الشركات كبيرة الحجم المسجلة التي تقوم بأنشطة غير رسمية (Nazier and Ramadan, 2014 , P 4 ; Benjamin and Beegle ,2014 ,P 10).

ويشير عبد الحليم أن المنشأة تعتبر رسمية وفقاً للتشريع المصري طالما أنها حصلت على ترخيص عملها، بتسجيلها كمؤسسة تجارية أو صناعية، ولديها بطاقة ضريبية وتمسك دفاتر محاسبية بشكل منتظم. إلا أن التسجيل لا يعد شرطاً كافياً لقيام المشروع بأنشطة رسمية (عبد الحليم، بدون تاريخ: ص 7).

ويعرف الجبالي (2015) الاقتصاد غير الرسمي بأنه يشمل كل الأنشطة التي يمارسها أفراد أو شركات، ولا تعلم عنها الحكومة أي شيء ولا تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الاجمالي ولا تخضع للضرائب (الجبالي، 2015). ويوضح الخوانكي (2016) أن الاقتصاد غير الرسمي أهم ما يميزه عدم الخضوع للتشريعات والضرائب، وصعوبة الرقابة عليه مهما كان حجمه أو شكله (الخوانكي، 2016).

ويصنف البنك الدولي (2010) World Bank في إحدى دراساته الشركات العاملة في الاقتصاد وفقاً للرسمية وعدم الرسمية إلى :1) شركات رسمية وأنشطتها رسمية، 2) شركات غير رسمية وأنشطتها غير رسمية أي غير مرخص لها،3) وشركات شبه رسمية مرخص لنشاطها لكنها تمارس بعض الأنشطة غير الرسمية (World Bank, 2010, P 14-16). ويؤكد Eleveren &Ozgur (2016) أن النوع الثالث هو الأكثر خطورة لأن تلك الشركات تتخذ من الرسمية ستاراً لعدم

الرسمية، كما أن أغلب صفقاتها ضخمة ومن الخطأ عدم أخذها في الحسبان (Eleveren and Ozgur ,2016, P 299).

كما يوضح تقرير بنك التنمية الأفريقي (AFDB) أن الاقتصاد غير الرسمي لا يقتصر على المشروعات غير الرسمية – المصطلحان مختلفان – بل يشمل كل الأنشطة غير الرسمية التي تقوم بها شركات غير رسمية أو رسمية (African Development Bank, 2016, P 3).

ويرى الفريق الثاني أمثال الأسرج (2010)؛ سلمان Attia; (2012) ILO ;Abdelhamid (2009) ; Kassem (2014) ;Hassan &Schneider (2016) ;Farzanegan &Hassan (201 7) وغيرهم، أن الاقتصاد غير الرسمي يقتصر على المشروعات غير الرسمية وغير المسجلة، والتي ليس لها تراخيص للعمل والنشاط، وأن تلك المشروعات تكون صغيرة في حجمها بمعيار رأس المال والعمل. وبمعيار العمل يتراوح عدد العمالة بتلك المشروعات بين أقل من 5 عمال – وفقاً لمعيار الحد الأدنى– وأقل من 10 عمال وفقاً لمعيار الحد الأعلى. ويعرف Attia (2009) الاقتصاد غير الرسمي، بأنه ذلك الاقتصاد الذي لا يتقيد بالتشريعات والاجراءات الحكومية (غير قانوني)، ويعتمد على كثافة عمل أعلى وعمالة غير ماهرة وموارد محدودة (Attia,2009, P 11). ويتفق مع هذا التعريف Abdelhamid وكذلك الأسرج (2010) (Abdelhamid, P 3؛ الأسرج، 2010، ص3).

ويتفق الباحث مع الرأي الأول فهو الأكثر دقة، فالاعتماد على عدد الوحدات غير المسجلة كمؤشر للاقتصاد غير الرسمي يعد خطئاً كبيراً. فالأهم ليس عدد الصفقات غير الرسمية، بل قيمتها في الاقتصاد، فعلى الرغم من زيادة عدد الوحدات غير الرسمية صغيرة الحجم، والأفراد الذين يمارسون الأنشطة غير الرسمية، الا أن هناك صفقات غير رسمية ضخمة في قيمتها تمارسها شركات كبيرة الحجم –كالشركات الأجنبية ومتعددة الجنسية، التي تخفي جزء كبير من أنشطتها من خلال أسعار التحويل في الدول المضيفة التي تعمل فيها–للمزيد انظر: عفان، 1998، ص ص 162–173– رسمية تفوق قيمة الصفقات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن معظم حالات التهرب الضريبي تتم من خلال شركات كبيرة الحجم.

وهكذا يمكن للباحث تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه الاقتصاد الذي يتضمن كل الأنشطة غير الشرعية –غير القانونية– سواء المشروعة أو غير المشروعة (كالاتجار في الأسلحة والمخدرات والأعضاء والبشر وتهريب الآثار والعملات والرشاوي والمضاربة في العملات الأجنبية وغيرها) التي

يمارسها أفراد أو شركات، والتي لا تدخل بشكل رسمي في حسابات الناتج المحلي، ويترتب عليها تركز أكبر للدخول والثروات لدى البعض، والاضرار بمصالح الآخرين.

وهكذا فان أهم ما يميز هذا الاقتصاد، أنه لا يقتصر على الأفراد بل يضم الشركات، وأنه يتسم بعدم الشرعية ولا يقتصر فقط على الأنشطة المشروعة، بل يشمل كذلك الأنشطة غير المشروعة، كما لا يقتصر على الوحدات صغيرة أو متوسطة الحجم غير المسجلة، بل يشمل كل الوحدات، كما أن السرية وعدم التسجيل لحجم صفقاته والتهرب الضريبي تعد من أهم خصائص هذا الاقتصاد.

وتبدو خطورة الاقتصاد غير الرسمي في الأنشطة التي تتم من خلال شركات رسمية، حيث يصعب تقديرها مقارنة بالشركات غير الرسمية وغير المسجلة. ومما لا شك فيه أن تفسير منظمة العمل الدولية ILO وبعض الباحثين للاقتصاد غير الرسمي، بأنه يقتصر على الباعة الجائلين والمشروعات صغيرة الحجم غير الرسمية، فيه اغفال لحقيقة هذا الاقتصاد غير الرسمي ومصادر وجوده. فلا شك أن الأنشطة غير الرسمية ذات الصفقات الكبيرة في قيمتها، التي تخص شركات رسمية كبيرة الحجم تمثل جزءاً مهماً لا يجب اغفاله في الاقتصاد غير الرسمي.

(2-2) أسباب الاقتصاد غير الرسمي

لقد أعطت النظرية الاقتصادية اهتماماً متزايداً لدراسة مسببات الاقتصاد غير الرسمي، استناداً إلى أن القضاء على تلك المسببات هو السبيل للحد من وجود هذا الاقتصاد.

وقد اعتقد عديد من الاقتصاديين في عقد السبعينات من القرن العشرين، أن الاقتصاد غير الرسمي ينشأ بسبب انخفاض مستوى الدخل، والفقر السائد في عديد من الدول النامية، الا أن الأدبيات الاقتصادية أوضحت أن هناك أسباباً عديدة أسهمت في تلك الظاهرة، ويمكن تصنيفها إلى أسباب محلية وأخرى دولية، ويمكن استعراض تلك الأسباب فيما يلي (أنظر في: الجبالي، 2015؛ شيحان،2013، ص ص 4-7؛ الخوانكي، مايو 2016؛ يحياوي، 2016، ص ص 293-294، سلمان، بدون تاريخ، ص ص 12-13؛ Ghecham, 2017: P ;Kar and Saha , 2012 : P 4 596 ;Eleveren and Ozgur, 2016, PP 293 -295; Elshamy, 2015, PP 137-142; Rosser ,2000 ,PP 156-157 ;Attia , 2009 ,PP 13 , 14 ; Nazier and Ramadan, 2014, P 2; Schneider and Enste, 2000 ,PP 82 , 86 ; Schneider ,2002 ,PP 25, 26 ;African Development Bank ,2016 ,PP 3,5 ,12 ; Farzanegan and Hassan

,2017 ,PP 3 -5; Chong and Gradstein , 2004, PP 1-24 ;Valentini , 2007,P 2; Farzanegan and Hassan ,2017 ,PP 3 -5; Wahba, 2009,PP 3-8):

(2-2-1) الأسباب المحلية

لقد أسهمت أسباب محلية عديدة داخل الدولة في ظهور الاقتصاد غير الرسمي من أهمها:

1- الفساد المتزايد والجريمة بكافة أشكالهم وهو ما أتاح لمؤسسات عديدة تحقيق مكاسب غير عادية من خلال العمولات والرشاوى، وعدم وجود دور فعال للحكومة في محاربة ومحاسبة الفاسدين، مما أسهم في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. وقد أكد كل من Schneider &Enste(2000); Rosser(2000) وكذلك Kar &Saha(2012) بأن هناك علاقة طردية واضحة بين حجم الفساد، وحجم الاقتصاد غير الرسمي أيدتها الأدبيات النظرية والتطبيقية.

2- النظام الضريبي غير الكفء وارتفاع معدلات الضرائب، فيوضح Ghecham (2017) أن الضرائب المرتفعة في الدول النامية في عام 2016 فسرت 50% من الأنشطة غير الرسمية. وقد أوضحت دراسة Elshamy (2015) بالتطبيق على مصر للفترة 1980-2012 أن ارتفاع معدل الضريبة الحدي فسر 52% من الاقتصاد غير الرسمي. كما أكد Elveren Ozgur(2016) & وكذلك Rosser (2000) أن معدلات الضريبة الأعلى تخلق ميل لدى الأفراد والشركات لمزيد من الأنشطة غير الرسمية.

3- القيود المؤسسية واللوائح الادارية التي تسهم في تعقيد الاجراءات الرسمية المطلوبة لإقامة مشروعات رسمية مع ارتفاع تكاليف اقامة تلك المشروعات، والتراخيص الممنوحة لها. لذلك فان ازالة العوائق المؤسسية التي تواجه الاقتصاد الرسمي هي السبيل لتخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي. وتؤيد دراسة Chong& Gradstein(2004) هذه العلاقة بالتطبيق على 57 دولة صناعية ونامية للفترة 1970-2003 بوجود أثر معنوي عكسي للتفاوت في توزيع الدخل، والجودة المؤسسية على حجم الاقتصاد غير الرسمي المقاس بمنهج الطلب على العملة.

4- وجود عديد من الثغرات في القوانين الحاكمة، التي تسهل الأنشطة غير المشروعة وعدم قيام الدولة بدورها بشكل فعال في منع تلك الأنشطة ومحاسبة القائمين بها. ويؤكد Valentini (2007) أن عدم فعالية النظام القانوني تعد حوافز خفية تشجع الاقتصاد غير الرسمي.

5- انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الفقر، مما يدفع عديد من الأفراد لقبول العمل بأنشطة لا يتوافر بها الحماية الكافية، كما يضطرهم لشراء سلع وخدمات، لا تتمتع بالجودة الكافية من القطاع غير الرسمي.

6- زيادة الثروات المتراكمة لدى بعض الفئات من رجال الأعمال، مما شكل قوى ضغط على الحكومة في الدولة لحماية مصالح تلك الفئات من المستثمرين.

7- ارتفاع تكلفة الدخول والخروج من الأسواق للشركات الرسمية، وذلك لزيادة أحجام المشروعات، وتطورها داخل الدولة، وارتفاع تكلفة انشائها.

8- ارتفاع تكلفة تأجير العمالة خاصة الماهرة –التي يكون لديها مهارات معينة لإنجاز مهام معقدة، والتي تتطلب تعليم وتدريب مرتفع–بسبب سياسة الحد الأدنى للأجور وتكاليف التأمينات الاجتماعية.

9- ارتفاع معدلات البطالة، بسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات –نتيجة انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، والمنافسة المتزايدة بين المشروعات – وتراجع معدلات الهجرة الخارجية، وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن.

10- عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، مما خلق طلب على التوظف في القطاع غير الرسمي. وتؤكد إحدى الدراسات عن مصر قام بها Wahba (2009) على أن خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي، خاصة للمشروعات الصغيرة، يتطلب رفع جودة التعليم للحد من التوظف غير الرسمي.

11- ارتفاع معدل التضخم: فمع زيادة التضخم وانخفاض نصيب الفرد من الدخل يزداد الطلب على السلع والخدمات الأقل سعراً، فينشط الاقتصاد غير الرسمي. وقد أوضحت دراسة Elshamy(2015) أن معدل التضخم في مصر فسر 28% من تباين الاقتصاد غير الرسمي.

12- زيادة نصيب قطاع الزراعة: حيث يعتمد هذا القطاع على عمالة غير ماهرة وأقل مهارة، تنخفض مستويات أجورها عن العمالة بالقطاعات الأخرى. وتؤكد دراسة Elshamy (2015) أن نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي فسر 20% من تباين الاقتصاد غير الرسمي.

13- انخفاض الائتمان المتاح للمشروعات الصغيرة -خاصة مع انخفاض دخول الأفراد في العديد من الدول النامية-وارتفاع تكلفته مما يدفع عديد من الأفراد للتوجه للأنشطة غير الرسمية.

14- عدم كفاية المتاح من السلع للاستهلاك الكلي، وتحديد أسعار جبرية لبعض السلع مما يدفع لظهور السوق السوداء.

(2-2-2) الأسباب الدولية

لقد أسهمت عوامل دولية عديدة في نشوء وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي من أهمها:

1- برامج الاصلاح الاقتصادي المفروضة من المؤسسات الدولية، التي ألزمت عديد من الدول لاتباع اجراءات تحرير الأسعار، وخفض الدعم، وخفض الأجور والمرتبات، وزيادة الضرائب، مما شجع عديد من المشروعات للاتجاه للاقتصاد غير الرسمي. وقد أوضحت دراسة Wahba (2009) على الاقتصاد المصري أن تلك البرامج كان لها أثر واضح على نشوء وزيادة الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

2- انتهاج عديد من الدول النموذج الليبرالي الحر، وتخفيض دور الدولة بما يتناسب مع تغيرات الاقتصاد العالمي، والخصخصة للعديد من المشروعات مما دفع الأفراد للعمل بالأنشطة غير الرسمية.

3- العولمة الاقتصادية، وزيادة المنافسة في التجارة الدولية-حيث انخفض الطلب على السلع في الاقتصاد الرسمي-والتي دفعت عديد من المشروعات الرسمية إلى تخفيض الأسعار، وتعديل خطط انتاجها للحفاظ على نصيبها في السوق المحلي والدولي وتخفيض تكاليف انتاجها، واستئجار عمالة غير رسمية والعمل بالاقتصاد غير الرسمي. وتؤيد دراسة Farzanegan &Hassan(2017) -بالتطبيق على مصر للفترة 1976-2013- اتجاه عكسي للعلاقة السابقة، حيث أثبتت وجود أثر معنوي سلبي للعولمة الاقتصادية على اقتصاد الظل، الا أنها اعتبرت أن اقتصاد الظل هو مفهوم مرادف للمشروعات الصغيرة غير المسجلة فقط.

4- ازدياد نشاط الشركات متعددة الجنسية على مستوى العالم، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، الذي اتاح للعديد من المشروعات تحويل منتجات ومواد خام ووسيطة، واستخدام أسعار التحويل المختلفة، مما أسهم في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

5- العولمة المالية وزيادة التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات، وهو ما أتاح سهولة اتمام عديد من الصفقات المالية ونقل الأموال من منطقة إلى أخرى بسرعة.

(2-3) آثار الاقتصاد غير الرسمي

تعددت المناقشات والدراسات، التي بحثت الآثار المختلفة للاقتصاد غير الرسمي خاصة في الدول النامية، لما لذلك الاقتصاد من آثار واضحة عليها، وفيما يلي حصر لأهم تلك الآثار الايجابية والسلبية:

(2-3-1) الآثار الإيجابية

تمثلت أهمها في :

1- إتاحة سلع وخدمات رخيصة الثمن ذات جودة أقل بالمقارنة بتلك المتاحة في الاقتصاد الرسمي، التي تتناسب مع محدودي الدخل من المستهلكين (Rosser, 2000, P 164).

2- التخفيف من حدة مشكلة البطالة خاصة مع انتهاج العديد من الدول برامج الخصخصة، وعدم وجود فرص عمل متاحة بالاقتصاد الرسمي، بتوفير فرص عمل للعمالة شبة الماهرة وغير الماهرة (عبد الحليم، بدون تاريخ: ص 12؛ Hassan and Schneider, 2016 ,P 309).

3- توليد دخول للأسر محدودة الدخل، التي تعجز عن الحصول على فرص عمل أو الائتمان اللازم للقيام بمشروعات رسمية (Nazier and Ramadan, 2014 ,P 5).

4- الإمداد بسلع وخدمات وسيطة للعديد من المشروعات التي تعمل بالاقتصاد الرسمي، والتي لا تُقبِل مشروعات رسمية على انتاجها وتوفيرها لانخفاض العائد المتحقق منها، وهي بذلك قد تكون أحياناً مكمل ضروري للمشروعات الرسمية. وقد أكدت دراسة Ghecham (2017) أن المشروعات غير الرسمية أسهمت بدور بارز في دول جنوب شرق آسيا في توفير سلع وسيطة للقطاع الرسمي (Ghecham, 2017, P 594).

5- قد يكون منفذاً للعديد من المشروعات، لمواجهة الاصلاحات غير الفعالة خاصة الضريبية، واللوائح والتشريعات الحكومية الصارمة، وغير المرنة لتشجيع الاستثمار (Rosser, 2000 ., P 161; Schneider and Enste, 2000, P 88)

6- وجود الاقتصاد غير الرسمي يقلل من أثر الفساد على التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما أكدته دراسة Kar&Saha(2012) وذلك من خلال توفير فرص توظف للعمالة، التي لا تجد فرص للعمل بالاقتصاد الرسمي، ويكون هذا واضح في الدول النامية التي تعاني من ضعف مؤسسي واضح (Kar and Saha, 2012, PP 1-28) .

(2-3-2) الآثار السلبية

وتتمثل أهم الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي في:

1- يسهم في خفض فعالية السياسة المالية، من خلال تخفيض الايرادات العامة للدولة -حيث يعد التهرب الضريبي سمة للشركات العاملة بالقطاع غير الرسمي، أو تلك التي تمارس أنشطة وصفقات غير رسمية -وبالتالي انخفاض قدرة الدولة على تقديم الدعم والاعانات، والامداد بالسلع والخدمات العامة، وتضطر الدولة لزيادة الدين العام أو رفع معدلات الضرائب للقيام بوظائفها الأساسية (Rosser, 2000, P 165 ;Schneider and Enste, 2000, P 78 ;Hassan and Schneider, 2016, P 309; Valentini, 2007, . P 3)

2- تشوه المعلومات وانخفاض كفاءة جهاز التخطيط بالدولة، حيث تصبح البيانات الاقتصادية غير دقيقة ولا تعبر عن الواقع، مما يشكل قيود حادة على السياسيين في اتخاذ القرارات الهامة، وتصبح السياسات الاقتصادية غير فعالة (Scheinder and Enste, 2000, .P 78)

3- يقلل من الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية، حيث لا تتسم الشركات الغير رسمية بالكفاءة، لاعتمادها على مدخلات أقل جودة وانخفاض النمو والانتاجية بها، وعدم قدرتها على المنافسة الخارجية، كما أنها لا تتمتع بنفس الخدمات العامة والائتمان الرسمي المتاح للشركات الرسمية (Benjamin and Beagle, 2014, P 8; Farzanegan and Hassan , .2017, P 6)

4- تقدم الشركات غير الرسمية مواد وسيطة أقل جودة للشركات الرسمية، مما يقلل من جودة المنتج النهائي ويؤثر على قدرة الشركات الرسمية على المنافسة الخارجية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل (Nazier and Ramadan, 2014, P 2;).

5- تخفيض الحافز على الاستثمار للشركات العاملة بالاقتصاد الرسمي –نتيجة ارتفاع الأرباح للشركات العاملة بالاقتصاد غير الرسمي–وتشجيع تلك الشركات على التهرب الضريبي والاعتماد على عمالة غير رسمية، وتجنب الابتكار وتطبيق تقنيات جديدة (Scheinder and Enste 2000 ,P 78 ;African Development Bank ,2016 ,P 5 ؛ الأسرج، 2010، ص 8) .

6- الاضرار بمصالح المستهلكين، حيث تقل جودة السلع والخدمات المنتجة بالاقتصاد غير الرسمي، مقارنة بالاقتصاد الرسمي، مما يؤثر على الرفاهية الاقتصادية (الأسرج، 2010، ص 9؛ شيحان، 2013، ص 17).

7- التأثير على توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال قنوات عديدة من أهمها الأجور والأرباح (Laiglesia , 2011 , P 20).

8- عدم تحقيق الحماية الاجتماعية والضمان الكافي للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي، فالعمالة في هذا الاقتصاد ينقصها التأمين على الصحة، والمعاشات وبيئة العمل المناسبة، كما أنها غير محمية من صدمات الدخل، نظراً للطابع غير الرسمي والخفي للعديد من الأنشطة (Nazier and Ramadan, 2014 , P 3; African Development Bank , 2016 ., P 5)

9- انتشار الأمية والجهل، حيث يعتمد هذا الاقتصاد على الأطفال والنساء في تشغيله، كما يوفر فرص عمل تدفع الشباب لعدم اكمال تعليمهم، كما يساعد على انتشار الجريمة، حيث يطمع العديد في زيادة دخولهم (يحياوي، 2016، ص 295؛ African Development Bank, 2016 , P 24).

10-يرتبط هذا الاقتصاد غالباً بالفساد والجريمة بعلاقة تبادلية، حيث يحفز الفساد والجريمة نشوء الاقتصاد غير الرسمي، وعلى جانب آخر يحفز هذا الاقتصاد على انتشار الفساد والجريمة داخل الدولة (شيحان، 2013، ص 20).

(3) مراجعة للأدبيات الاقتصادية

(3-1) محددات التفاوت في توزيع الدخل وأهمية دراسته:

تعد مشكلة التفاوت في توزيع الدخل إحدى المشاكل الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة الدول النامية الأقل دخلاً. وقد ازدادت حدة تلك المشكلة من عام 1980 مع تراجع نصيب الأجور مقارنة بنمو الناتج العالمي، وقد أسهم زيادة القطاع المالي عن الحقيقي في هذا التفاوت (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014، ص 6). ويعد مفهوم التركز Concentration أو التفاوت في التوزيع Disparity or Inequality إحدى المفاهيم المعقدة التي لا ترتبط بالدخل فقط ولكن ترتبط بالأجر والثروة والاستهلاك والرفاهية والمنفعة (Ferrer , 2017, P 212) . ويؤكد Coll(2011) أن أي دراسة للتفاوت لابد أن تحدد أولاً مجال التفاوت والمقاييس المستخدمة له. ويعد التفاوت في التوزيع أو التركز مفهوم يرتبط بالبعد عن العدالة. وقد أوضح Rousseau(1754) أن مفهوم التفاوت ارتبط بنشأة المجتمعات والملكية الخاصة بالأفراد (Coll, 2011 ,P 17).

ويمكن تعريف التفاوت في توزيع الدخل (تركز الدخل) بأنه التوزيع غير المتساوي لأنصبة الأفراد والعائلات من الدخل في الدولة، والذي لا يعود لاختلاف المهارات والقدرات (Ghecham, 2017, P 594). ويعرف Ferrer(2017) تركز الدخل بأنه تراكم الدخل في أيدي عدد قليل من السكان الأغنياء، وبحيث يقل نصيب الفقراء من الدخل (Ferrer , 2017, P 213) ويوضح Elveren and Ozgur(2016) أن التفاوت في توزيع الدخل من منظور كلي يجب أن يشمل جميع مصادر الدخل الأجرية وغير الأجرية، وعلى مستوى كل الصناعات، وأنه يعد مؤشراً هاماً لعدم العدالة في توزيع الدخل(Elveren and Ozgur, 2016 ,P 295) . ويمكن تصنيف أسباب التفاوت في توزيع الدخل من منظور كلي أي طرق توزيع الدخل – التي تؤثر فيها محددات عديدة وهو من أهم معوقات التنمية الاقتصادية– أو من منظور جزئي للشخص ذاته لأسباب داخلية تتعلق بدرجة المهارة

والتعليم والقوة والجنس وغيرها (Coll, 2011 ,PP 17-28 ;Verme et al ,2014 ,PP 13- 16).

وتبدو أهمية دراسة التفاوت في توزيع الدخل من كونه أحد أسباب الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، كما يؤثر على الادخار والاستهلاك والائتمان المتاح والنمو والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. كما تزداد أهمية دراسة التفاوت في توزيع الدخل مع زيادة مستواه واستمرارية هذا التفاوت (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014، ص 13). ويوضح Ferrer(2017) أن التفاوت في توزيع الدخل يعد عائقاً رئيسياً في تخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية، وهو ما يؤكد على ضرورة سعي الدول لدراسة البدائل المختلفة الممكنة للحد من هذا التفاوت(Ferrer , 2017, P 215). ويتفق يغولي وفرانسيسكو (2017) على تلك الرؤية مؤكداً على أن التفاوت في توزيع الدخل على الرغم من أهميته – قد يمنح الأغنياء الوسائل اللازمة لتسيير أعمالهم كما يخلق حوافز لزيادة الانتاجية والاستثمار – الا أن له أثر سلبي واضح على التنمية المستدامة (يغولي وفرانسيسكو، 2017). كما يؤكد براكاش وجوناتان (2017) أن التفاوت في توزيع الدخل يشكل خطورة على تحقيق النمو الاقتصادي المستقر (براكاش وجوناتان، 2017) . وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 2014 في أجندة أعماله على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تخفيض التفاوت في توزيع الدخل بين البلدان النامية والمتقدمة وداخل البلدان النامية ذاتها، وأنه يجب على الدول النامية وضع هذا الهدف ضمن أهدافها المستقبلية في رؤيتها لعام 2030(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014، ص ص 1-3).

توضح الأدبيات الاقتصادية أن محددات تركز الدخل أو التفاوت في توزيع الدخل عديدة وتختلف من دولة إلى أخرى. ويعد الفساد أحد وأهم تلك الأسباب، لأنه يسمح بالرشاوى والعمولات والعديد من الأنشطة غير الرسمية، فيزداد معدل الفقر وتتركز الدخول في أيدي طبقات محدودة (Kar and Saha, 2012, P 3). كما يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص محدداً هاماً للتفاوت في توزيع الدخل، حيث يصاحب زيادة الائتمان للقطاع الخاص انخفاض التفاوت في توزيع الدخل خاصة اذا كان موجه للطبقات محدودة الدخل (Rosser, 2000, P 161).

ويعد النمو الاقتصادي سبباً آخر للتفاوت في توزيع الدخل، فلقد أوضحت نظرية Kuzents(1955) أن العلاقة بين النمو والتفاوت في توزيع الدخل تكون طردية في المراحل الأولى

للتنمية لتركز العمالة بقطاع الزراعة والريف وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، ثم تصبح فيما بعد عكسية بسبب زيادة نصيب قطاع الصناعة والهجرة من الريف إلى الحضر وارتفاع مستوى الدخل (Battacharya, 2007, P 1). إلا أن هناك دراسات تطبيقية عديدة أوضحت أن هذا الأثر قد لا يكون مؤكداً، حيث يعتمد على الهيكل الانتاجي ومدى مساهمته في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل (سكيك، 2013، ص ص 4-12).

كما يعد التحرير التجاري أحد مسببات التفاوت في توزيع الدخل، حيث يعمل على زيادة المنافسة بين المشروعات، فتسعي إلى التهرب الضريبي، والتسجيل غير الحقيقي للعديد من صفقاتها وتأجير عمالة بشكل غير رسمي (Elveren and Ozgur, 2016 ,P 294). كما يؤثر التعليم على التفاوت في توزيع الدخل، حيث يسهم في زيادة الكفاءة والمهارة للأفراد، فتزداد مستويات دخولهم مقارنة بآخرين أقل في مستوى التعليم. وهكذا تتواجد غالباً آثار طردية للتعليم على مستوى الدخل. كما أن للسياسة المالية أثراً واضحاً على التفاوت في توزيع الدخل (Heshmati, 2004, PP 1-17).

وتعد العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل غير واضحة، وقد شهدت تطوراً واضحاً، فمع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، اهتمت الأدبيات الاقتصادية بدراسة أسباب الاقتصاد غير الرسمي، حيث أوضحت أن زيادة التفاوت في توزيع الدخل، أسهمت في زيادة الفقر مما أدى إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول النامية. وقد دعمت دراسات عديدة هذا الاتجاه، والتي من أهمها ; Winkelried (2005); Chong& Gradstein (2004) Mishra &Ray(2011) ;Elveren &Ozgur(2016) (Elveren and Ozgur, 2016, P 295) وقد أوضح أدب آخر اتجاه عكسي لتلك العلاقة، فزيادة التفاوت في توزيع الدخل تسهم في انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية فقط من أمثال ذلك ; Romero (2007) Solomon (2009) الا أن هذا الأدب لم يفسر أسباب هذه العلاقة .

ومع بدايات القرن الواحد والعشرين وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي بمعدل كبير، تحولت الأدبيات الاقتصادية لدراسة الآثار المختلفة للاقتصاد غير الرسمي، كدراسة أثره على النمو والتنمية وتوزيع الدخل ومعدل الفقر، وغيرها من قضايا هامة. وقد اتجهت دراسات أخرى لاكتشاف اتجاه العلاقة السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل. ويعد من أهم الأدب الذي ركز على أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل ما قدمه Rosser(2000)

;Schneider &Enste (2000) ;Valentini (2007) ;Attia (2009) ;Kar and Saha(2012) Nazier & Ramadan (2014) ; Ghecham (2017)...etc.

ويعد التركيز على الأدبيات الاقتصادية، التي اهتمت بدراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل، ذات أهمية خاصة لعوامل أهمها:

1- زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في عديد من الدول النامية ومنها مصر، منذ عقد الثمانينات حتى الآن، وهو ما يتطلب دراسة آثاره المختلفة بدقة، لاتخاذ القرارات السليمة بشأن معالجة تلك الظاهرة والتصدي لها أو دمجها أو تجاهلها.

2- معاناة عديد من الدول النامية ومنها مصر من تفاوت واضح في توزيع الدخل (بمعامل جيني والأنصبة النسبية للدخول) الذي تزامن مع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يتطلب ضرورة دراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي على هذا التفاوت (Elveren and Ozgur, 2016, P 294).

3- اعتماد العديد من الباحثين لفترة طويلة، على مناهج تقليدية، وتقديرات غير مباشرة للاقتصاد غير الرسمي، ومع ظهور مناهج حديثة (أهمها MIMIC) ازداد اتجاه الباحثين لدراسة أثر الاقتصاد غير الرسمي(Schneider and Enste, 2000, P 82) .

4- محدودية الدراسات التي تناولت أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر في حدود معرفتنا، خاصة التي اهتمت بدراسة أثره على أنصبة الفقراء والأغنياء، والفجوة بين تلك الأنصبة. ويعد تحديد هذا الأثر ذو أهمية خاصة، لأنه يؤثر على فعالية السياسات الاقتصادية المستخدمة لإعادة توزيع الدخول والثروات، كما يوضح امكانية وجود أو عدم وجود أثر ايجابي لهذا الاقتصاد على أنصبة الطبقات الفقيرة.

5- أهمية مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية في المستقبل .(Ghecham, 2017 , P 597)

6- غموض العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل، والنتائج المتناقضة للدراسات السابقة في هذا الإطار، مما يستدعي المزيد من البحث.

(3-2) الأدبيات النظرية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل:

يعد Rosser(2000) من أوائل المساهمين في ايضاح أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل-على الرغم من رؤية Todaro (1969) للاقتصاد غير الرسمي من كونه أنه غير منتج وأنه يعد مأوى للعاطلين في المناطق الحضرية ومحطة وصول للمهاجرين من الريف لذلك يجب القضاء عليه (Bhattacharya, 2007 , P 3)-، موضحاً أن هذا الأثر يتوقف على نوع الاقتصاد غير الرسمي وحجم صفقاته . وقد أوضح أن اقتصاد الجريمة غير الرسمي، والاقتصاد غير الرسمي ذو الصفقات الضخمة له أثر طردي واضح على التفاوت في توزيع الدخل، حيث يحقق هذا النوع من الاقتصاد ثروات ضخمة لبعض الفئات، التي يمكن استغلالها في احتكار سلع هامة – معمرة وغير معمرة-تخص الفئات محدودة الدخل، مما يجعل الأثر أخطر (Rosser, 2000, P 164).

وهكذا يُلقي الرأي السابق الضوء على الاقتصاد غير الرسمي المنتج ذو الصفقات صغيرة القيمة، الذي يكون مشجع للفئات محدودة الدخل، ويسهم في زيادة أنصبة الفقراء، ونظيره من الاقتصاد غير الرسمي ذو الصفقات الكبيرة في قيمتها الذي يسهم في زيادة أنصبة الأغنياء، وهكذا لم يحدد الفكر السابق أثراً ثابتاً للاقتصاد غير الرسمي.

وقد أوضح Schneider & Enste(2000) أن أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل يكون معنوي طردي، ولا يختلف حسب نوع الاقتصاد غير الرسمي، فزيادة هذا الاقتصاد تقلل من كفاءة الدولة على تنفيذ سياسات اعادة توزيع الدخل، حيث يُنفق في المتوسط ثلثي الدخل المكتسب من الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي (Schneider and Enste, 2000 , P 78). وهكذا يُلقي هذا التحليل الضوء على السياسة المالية والإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري في التأثير على توزيع الدخل. ويتفق Laiglesia(2011) مع تلك الرؤية، حيث يؤكد على أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي صاحبها انخفاض واضح في الايرادات الضريبية وارتفاع معدل الضرائب، مما أسهم في زيادة حجم هذا الاقتصاد. كما يوضح أن هذا الاقتصاد يسهم في زيادة التفاوت في توزيع الدخل من خلال عدم توافر الأمان الوظيفي، وانخفاض دور مؤسسات الضمان الاجتماعي (Laiglesia, 2011 ,P 3).

ويؤكد Valentini(2007) على أن للاقتصاد غير الرسمي أثر طردي واضح على التفاوت في توزيع الدخل من خلال الأجر، حيث يقدم أجوراً منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلى تجزئة سوق العمل وزيادة التفاوت في توزيع الدخل (Valentini, 2007: P 5). ويتفق Nazier&Ramadan(2014) على وجود أثر طردي للاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل من خلال الأجور المنخفضة بهذا القطاع، وعدم توفير ضمان اجتماعي كافي للعمالة به، فضلاً على المخاطرة المرتفعة، الا أنهم يؤكدون على أن هذا الأثر ضئيل مقارنة بالمحددات الأخرى للتفاوت في توزيع الدخل (Nazier and Ramadan, 2014, P 7). ويتفق Elveren &Ozgur(2016) مع الرؤية السابقة، مؤكدين على أن ارتفاع الايرادات والأرباح بالاقتصاد غير الرسمي، أسهم في اختلال واضح في توزيع الثروات والدخول، مقارنة بتلك المتحققة بالاقتصاد الرسمي(الا أن أثر هذا الاقتصاد كبيراً) حيث تتزايد أنصبة الطبقات الغنية عن أنصبة الطبقات الفقيرة (Elveren and Ozgur ,2016, P 296). ويوضح Laiglesia(2011) أن التعليم الشامل والتدريب يقلل من الاقبال على العمل في الاقتصاد غير الرسمي، مما يقلل من التفاوت في توزيع الدخل (Laiglesia, 2011, P 22) . وهكذا يعد التعليم محوراً أساسياً في خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وفي إطار عكسي للآراء السابقة أوضح آخرون أمثال Attia ; Anderson (1998) (2009) ; Kar&Saha(2012) أن أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل يكون عكسي. فيشيرِ Attia(2009) إلى أن نسبة الفقر تقل مع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. حيث يقدم هذا الاقتصاد أجوراً للطبقات الفقيرة –على الرغم من انخفاضها مقارنة بالاقتصاد الرسمي –تلك التي تعد المصدر الأول لدخول الطبقات الفقيرة مما يسهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل وتخفيض نسبة الفقراء في المجتمع (Attia, 2009 , P 8). وعلى الرغم من أهمية هذا الرأي، الا أنه لم يشير إلى أنصبة الأغنياء ولم يميز بين أنواع الاقتصاد غير الرسمي.

ويتفق Kar&Saha(2012) مع الرأي السابق، الا أنهما يشترطان وجود الفساد لتحقق أثر عكسي للاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل. ففي وجود الفساد زيادة الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل، حيث يسمح هذا الاقتصاد بتوفير دخول للأفراد العاطلين (Kar and Saha, 2012, PP 1-28).

وعلى الرغم من أهمية تلك الآراء، الا أنها لم تتناول بالتفصيل أثر هذا الاقتصاد على أنصبة الفقراء والأغنياء من الدخل، التي لا شك أن لها أهمية خاصة في تحليل أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل.

وتعد الدراسات التي تناولت السببية المتبادلة بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل محدودة للغاية، حيث ركزت أغلب الأدبيات على ايضاح تلك العلاقة السببية في اطار نظري فقط، ومن أهم الاسهامات في اطار تطبيقي(2014)Nazier&Ramadan ،حيث أوضح أن الاقتصاد غير الرسمي لم يسبب الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، أما السببية من الفقر للاقتصاد غير الرسمي، قد لا تتحقق في كل الأحوال، لأن هذا الاقتصاد يكون اختياري أكثر منه اجباري، وأكبر دليل على ذلك الأنشطة غير المحظورة التي يقوم بها أغنياء (Nazier and Ramadan, 2014, P 9). وهكذا فالسببية المتبادلة ليست مؤكدة.

(3-3) الأدبيات التطبيقية لأثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل:

وهكذا يتضح لنا، مدى تباين الأدبيات النظرية المفسرة لأثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل، مما يستوجب دراسة الأدبيات التطبيقية، ومن الملاحظ أن الأدبيات التطبيقية، التي تناولت أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل كانت محدودة للغاية، وفيما يلي استعراضاً لها في إطار زمني مرتب:

- دراسة Rosser(2000) للعلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي –المقدر باستهلاك الكهرباء–والتفاوت في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني، في 16 دولة نامية للفترة 1987–1989، وكذلك 1993–1994. وقد أوضحت أن هناك أثر طردي للاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل يعود إلى انخفاض الايرادات الضريبية، والقدرة الأقل على دعم الطبقات الفقيرة، فضلاً على انخفاض الدور الذي تؤديه مؤسسات الضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسة، الا أنها استخدمت معامل الارتباط فقط في تحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي، ولم تكن مصر إحدى دول الدراسة، كما أنها اعتمدت على فترة زمنية محدودة.
- دراسة Valentini(2007) لتحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي–بجانب معدل البطالة والعمر والجنس والمنطقة والزمن–على التفاوت في توزيع الدخل في القطاع الخاص غير الزراعي الايطالي للفترة 1995–1998 باستخدام نموذج خطي متعدد. وقد أوضحت أن زيادة حجم

الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل. الا أن تلك الدراسة ركزت فقط على المشروعات غير المسجلة، وحددت أثر الاقتصاد غير الرسمي ومتغيرات أخرى على متوسط الأجر للعمال والموظفين، وهي بذلك ركزت على التفاوت في الدخول الأجرية فقط، ولم تستخدم أية اختبارات للاستقرار للبيانات، مما يجعل بياناتها ليست دقيقة.

- دراسة Attia(2009) لتحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي على الفقر –والتنمية الاقتصادية – في مصر للفترة 1990–2005 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم قياس الاقتصاد غير الرسمي بعدد الوحدات غير الرسمية وقياس الفقر بمقياسين هما مقياس الفقر العام (نسبة الفقراء إلى عدد السكان) ومقياس عمق الفقر (حصة الفقراء تحت خط الفقر). وقد أوضحت الدراسة أن زيادة عدد الوحدات غير الرسمية أسهم في انخفاض الفقر، الا أن دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي سيحقق منافع أكبر للفقراء. لأنه من الملاحظ أن عدد الوحدات غير الرسمية لا تعد مؤشر دقيق لحجم هذا الاقتصاد، كما أن الدراسة لم تميز بين الأثر لهذا الاقتصاد على أنصبة الفقراء والأغنياء.
- دراسة Kar &Saha(2012) لتحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي–بجانب الفساد –على التفاوت في توزيع الدخل في 19 دولة آسيوية، باستخدام نموذج خطي وطريقة المربعات الصغرى. وقد تم قياس التفاوت في توزيع الدخل بمعامل جيني، والاقتصاد غير الرسمي باستهلاك الكهرباء. وقد أوضحت الدراسة أن أثر الفساد يفوق أثر الاقتصاد غير الرسمي، كما أن أثر الفساد على التفاوت في توزيع الدخل ينخفض مع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسة، الا أنها لم تجري اختبارات الاستقرار للبيانات، كما أنها اعتمدت على استهلاك الكهرباء في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وطبقت على دول آسيوية.
- دراسة Nazier &Ramadan(2014) لتحليل العلاقة بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في مصر في عام 2012، باستخدام بيانات المسح التتبعي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لسوق العمل في مصر بالاعتماد على البيانات الديمغرافية للشركة والأسرة والفرد. وقد أوضحت أن الاقتصاد غير الرسمي والفقر يتركز بين المهن الأقل مهارة والأقل تعليم وفي المناطق الريفية وفي الشركات صغيرة الحجم. كما أوضحت أن أثر الاقتصاد غير الرسمي على الفقر عكسي وضئيل. وهكذا يعد التعليم محدد هام للحد من الفقر والاقتصاد غير الرسمي.

وعلى الرغم من أهمية الدراسة في الاعتماد على مسح تتبعي هام لمصر، الا أنها اعتمدت على عام 2012 فقط، وهذا العام لا يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي، كما أنها اعتبرت أن التوظف غير الرسمي مرادف للاقتصاد غير الرسمي وهذا غير دقيق، ولم تستند على اختبارات سببية كرانجر في نتائجها.

- دراسة Ghecham(2017) لتحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في 27 دولة نامية ومتقدمة منها مصر باستخدام منهج MIMIC، لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وبيانات مقطعية لعام 2012، وادراج التفاوت في توزيع الدخل كأحد مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي–مع نمو الناتج المحلي الحقيقي ونسبة التوظف– مع أسباب شملت معدل التضخم والبطالة والاعانات الحكومية والاستهلاك الحكومي وجودة التنظيم التجاري. وقد تم قياس التفاوت في توزيع الدخل بمعامل جيني، وتباين أنصبة الطبقات الفقيرة، وتباين أنصبة الطبقات الغنية. ومن أهم نتائج الدراسة أن الاقتصاد غير الرسمي يسهم في التفاوت العام في توزيع الدخل، ويخفض من الفجوة في الدخول عند الفقراء، لكنه يزيد من الفجوة في الدخول عند الأغنياء. وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسة، في اعتمادها على منهج MIMIC واستخدامها أكثر من مؤشر للتفاوت في توزيع الدخل، الا أن نتائجها قد لا تكون دقيقة لاعتمادها على بيانات مقطعية لعام واحد هو 2012، كما أن آثار ثورة 25 يناير في مصر لا زالت قائمة.

وهكذا يتضح من العرض السابق للأدبيات التطبيقية، وفي حدود معرفتنا محدودية الدراسات التطبيقية عن مصر التي أوضحت أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل، خاصة في إطار زمني طويل الأجل مع التركيز على تحديد هذا الأثر على أنصبة الفقراء والأغنياء وهو ما يسعى الباحث إلى تناوله.

(4) المنهجية المستخدمة ونتائج التحليل

(4-1) فروض البحث وقياس المتغيرات:

يتضمن البحث الحالي فرضاً رئيسياً هو: للاقتصاد غير الرسمي أثر معنوي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر. ويتضمن هذا الفرض عدة فروض فرعية هي:

1- توجد علاقة تكامل مشترك بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل في مصر.

2- للاقتصاد غير الرسمي أثر معنوي على التفاوت في توزيع الدخل في مصر.

3- للاقتصاد غير الرسمي أثر معنوي على أنصبة الدخل للطبقات الفقيرة والغنية في مصر.

وتتعدد المقاييس المستخدمة لقياس الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل وفيما يلي استعراضاً لها:

أولاً: حجم الاقتصاد غير الرسمي IE Informal Economy:

تواجدت طرق عديدة تقليدية وحديثة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، اعتمدت جميعها على التركيز على الاقتصاد غير الرسمي المشروع، واستثنت من التقدير الاقتصاد غير الرسمي الأسود أو اقتصاد الجريمة (للمزيد انظر Schneider and Enste , 2000 ,P 164; Rosser , 2000 , PP 91-93 ;Elshamy ,2015, PP 138-139; Elveren and Ozgur ,2016, P 294 , Ghecham ,2017 , PP 597 -598; ILO, 2013, P 14): ففي الطرق التقليدية تم الاعتماد على طرق عديدة مباشرة كالاستبيانات ومسوح البيانات والمراجعة الضريبية وغيرها . كما تواجدت طرق غير مباشرة كالتباين بين العمالة الفعلية والرسمية، استهلاك الكهرباء-كمؤشر للناتج الحقيقي ومقارنته بالناتج المحلي الرسمي-، التباين بين الإنفاق والدخل، الطلب على العملة، حساب نسبة النقدية للودائع وغيرها. كما استخدمت منظمة العمل الدولية ILO(2013) مؤشرات غير مباشرة للدلالة على الاقتصاد غير الرسمي هي مؤشر فقر العامل -مرتبط بنقص التشغيل- ومؤشر التوظف الضعيف وهو مرتبط بجودة التوظف المرتكزة على الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية تلك الطرق، الا أنها لم تأخذ في الحسبان الا مؤشر واحد فقط لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، كما أنها قد تُبني على فروض قد لا تتحقق في الواقع. ومع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تبني عديد من الاقتصاديين منهج حديث هو MIMIC -منهج الأسباب العديدة والمؤشرات العديدة Multiple Indicators and Multiple Causes -لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتم وضع الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن، وتحديد قيمته من خلال مجموعة من الآثار والأسباب وخاصة مع تطور البرامج الاحصائية المطبقة.

ويعد Schneider & Enste (2000) أول من أوضحا أهمية منهج MIMIC في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. ويتضمن هذا المنهج مكونين رئيسيين هما مكون مقياسي-يضم مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي-ومكون هيكلي يتضمن أسباب الاقتصاد غير الرسمي. ويتميز هذا المنهج

الحديث بدقة تقديراته لأنه يأخذ في الحسبان أسباب وآثار عديدة، كما يراعي تجنب القصور في الطرق التقليدية السابقة، كما أنه يقدر حجم هذا الاقتصاد على مستوى كل القطاعات والأنشطة داخل الدولة (Schneider and Enste,2000 ,PP 97 -98;Ghecham ,2017, P 596).

وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المؤشرات والأسباب المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، الا أن كل من Schneider and Enste(2000) وكذلك Ghecham(2017); Schneider(2002); Hassan&Schneider(2016) يؤكدون على أهمية هذا المنهج الحديث، وأنه حتى مع اختلاف الأسباب والمؤشرات المستخدمة من خلال الباحثين، تكون الفروق في التقدير ليست جوهرية.

وبمراجعة الأدبيات الاقتصادية التطبيقية، اتضح أن هناك أسباباً ومؤشرات عديدة للاقتصاد غير الرسمي تناولها الباحثون في منهج MIMIC، والتي يمكن تلخيصها في شكل(1) بملاحق البحث. ويوضح الشكل أن زيادة نصيب قطاع الزراعة يسهم في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، لأنه يعتمد بدرجة كبيرة على عمالة غير ماهرة وشبه ماهرة. ومن الملاحظ أن زيادة الفساد، ومعدل التضخم، ومعدل الضريبة، ومعدل البطالة، والقيود المؤسسية، وسياسة الحد الأدنى للأجور، والخصخصة، والقيود على الائتمان وتكلفته، ودرجة الاندماج التجاري، والتفاوت في مستوى الدخل تسهم في زيادة الاقتصاد غير الرسمي، بينما انخفاض المدفوعات التحويلية، والاعانات تسهم في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وبالنظر لمؤشرات الاقتصاد غير الرسمي اتضح أنها عديدة، فزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، يصاحبه انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ونسبة التوظف الرسمي، ونسبة التوظف الذاتي –في مشروعات مملوكة لأصحابها–ونسبة العمالة الفعلية المشاركة في الضمان الاجتماعي، ونسبة القيد في المدارس الثانوية والايرادات الضريبية واجمالي الاستثمار للشركات المقيدة.

وبمراجعة التقديرات المتاحة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في الأدبيات التطبيقية (انظر جدول 2 بملاحق البحث)، وجد الباحث ثلاثة سلاسل زمنية متاحة عن مصر هي:

1- تقدير Alm & Embaye(2013) لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، للفترة 1984-2006، وقد اعتمد على منهج الطلب على العملة (Alm and Embaye ,2013 ,P 24).

2- تقدير (2015) ELShamy لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر، للفترة 1980-2012، وقد اعتمد على منهج MIMIC (ELShamy ,2015, Table 1, P 141).

3- تقدير (2016)Hassan&Schneider للفترة 1976-2013 باستخدام منهجين الطلب على العملة ومنهج MIMIC (Hassan and Schneider , 2016, Table A-7 ,P) 336.

وقد اعتمد الباحث على تقدير (2015)Elshamy للأسباب الآتية:

أ- استخدامه منهج الأسباب والمؤشرات المتعددة واعتماده على أسباب ومؤشرات أكثر أهمية للاقتصاد المصري. وقد شملت الأسباب نصيب قطاع الزراعة، المعدل الحدي للضريبة، معدل التضخم. أما المؤشرات شملت نسبة العمالة المساهمة في الضمان الاجتماعي، ونسبة القيد الاجمالي بالمدارس الثانوية.

ب- تقارب تقديراته مع التقدير الرسمي لوزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري المعلن في نهاية عام 2017.

ج- اعتماد دراسة (2013)Alm&Embaye على منهج الطلب على العملة وهو أقل دقة من منهج الأسباب والمؤشرات العديدة.

د- اعتماد دراسة (2016)Hassan &Schneider على أسباب ومؤشرات أقل كفاءة، شملت الأسباب نسبة المتحصلات الضريبية (كمقياس لعبء الضريبة)، نصيب قطاع الزراعة، جودة المؤسسات، معدل البطالة، نسبة التوظف الذاتي. أما المؤشرات شملت الناتج المحلي الحقيقي، العمالة الرسمية. ولا شك أن نسبة المتحصلات الضريبية لا تعد مقياس دقيق لعبء الضريبة، كما أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، يعد أكثر كفاءة من الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر للاقتصاد غير الرسمي. وعلى جانب آخر تعد نسبة العمالة المساهمة في الضمان الاجتماعي، ونسبة القيد الاجمالي بالمدارس الثانوية من المؤشرات المهمة للاقتصاد غير الرسمي التي لا يجب اغفالها.

ولا شك أن الأسباب السابقة تبرر استخدام تقديرات دراسة (2015)ELShamy.

ثانياً: قياس التفاوت في توزيع الدخل:

تتعدد المقاييس التي تستخدم في قياس التفاوت في توزيع الدخل. استخدم الاقتصاديون في الدراسات السابقة مقاييس عديدة، لقياس التفاوت في توزيع الدخل(Look in: Elveren and Ozgur ,2016 ,P 294 ;Verme ,2014 ,PP 13-24 ;Coll,2011 ,PP17-23; Heshmati , 2004 ,PP 2,3; Ghecham, 2017, PP 596-598;Verme et al ,2014 ,P16; Rosser, 2000,P158 ؛ادربوش، بدون تاريخ؛ سكيك،2013، ص30) – منها مؤشر Theil نسبة إلى (1967)Theil لتحديد التباين في الأجر بين العمالة الماهرة وغير الماهرة في قطاع الصناعة، الا أنه يقيس التباين في الدخول الأجرية فقط، وعلى مستوى قطاع واحد هو الصناعة فقط . وهذا المؤشر يعد غير صحيح في قياس التفاوت في توزيع الدخل– ومن أهمها:

1- معامل جينيGINI Coefficeint: وقد أوضحه Gini في عام 1912 حيث يتحدد بنسبة المساحة بين منحني لورنز وخط المساواة المطلق إلى المساحة الكلية أسفل منحني لورنز. وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على زيادة التفاوت في توزيع الدخل وتشير القيمة الصفرية له للعدالة الكاملة في التوزيع بينما تشير قيمة الواحد الصحيح لعدم العدالة الكاملة في التوزيع. ويوضح يغولي وفرانسيسكو (2017) أن بلوغ معامل جيني 0.27 أو أكثر يشير إلى زيادة التركز في الدخل ويجعل أثر هذا التركز سلبي على التنمية الاقتصادية (يغولي وفرانسيسكو، 2017). الا أنه توجد محاذير عديدة على استخدام معامل جيني من أهمها أنه قيمته تتحدد كل خمس سنوات ولا تتغير خلال تلك الفترة. كما أن قيمته قد تتعادل في دول لها توزيع متفاوت في الدخل، كما أنه لا يأخذ في الحسبان التفاوت في توزيع الدخل بين مناطق مختلفة، ولا يحدد بدقة التفاوت في الدخل عند النسب العشرية من السكان.

2- أنصبة الدخل لفئات عشرية من السكان: وتوفر قاعدة بيانات البنك الدولي أنصبة الدخل المتاحة لأفقر 10% من السكان (Income Share held by Lowest 10% الفئة العشرية الأولى) وبفرض أنها IL وأغني 10% من السكان (Income Share held by highest 10% الفئة العشرية العاشرة) وبفرض أنها IH. وتفيد تلك الأنصبة في تحديد

التفاوت في توزيع الدخول بين الفئات الأفقر والأغنى، الا أنها لا تمد بمقياس عام للتفاوت داخل الدولة.

3- الفجوة بين أنصبة الطبقات الأغنى والأفقر Gap وتتحدد بالفرق بين نصيب الفئة العشرية العاشرة IH والأولىIL ، وتستخدم لتحديد التفاوت في توزيع الدخل على مستوى الدولة

$$Gap = IH - IL$$

4- التباين في دخول الطبقات الفقيرة Var_{Low} والتباين في دخول الطبقات الغنية Var_{Max}. ويستخدم في قياس مدى تركز الدخل للطبقات الفقيرة والغنية. ويتحدد التباين في دخول الطبقات الفقيرة بالفرق بين أنصبة الفئة العشرية الثانية والأولى كالآتي $\mathrm{Var}_{Low} = D_2 - D_1$ ويتحدد التباين في دخول الطبقات الغنية، بالفرق بين أنصبة الفئة العشرية العاشرة والتاسعة كالآتي: $\mathrm{Var}_{Max} = D_{10} - D_9$ وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر، الا أن بياناته لا تتاح لدول عديدة.

ونظراً للانتقادات الموجهة لمعامل جيني ومشاكل البيانات للمؤشرات الأخرى، سوف يعتمد الباحث على الفجوة بين الأنصبة النسبية لأغني وأفقر طبقة من الدخل الكلي في قياس تركز الدخل، مع تحديد الأنصبة النسبية للفئة العشرية الأولى للدلالة على أنصبة الفقراء وللفئة العشرية العاشرة للدلالة على أنصبة الأغنياء.

(4-2) مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل في مصر للفترة 1990-2017:

(4-2-1) الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

تواجه مصر مثل باقي الدول النامية مشكلات عديدة في تعريف وقياس الاقتصاد غير الرسمي. ويتبني الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء CAPMAS منهجية أساسية في تحديد الاقتصاد غير الرسمي في القطاع غير الزراعي، بحيث يشمل كل الشركات التي تعمل في تجارة التجزئة – التي بها أقل من 5 عمال- والصناعات التحويلية والخدمات (التي بها أقل من 10 عمال)، وكذلك الوحدات التجارية التي لا تخضع للمتطلبات القانونية الأساسية وهي الحصول على تراخيص العمل، التسجيل للمنشأة، الامساك بدفاتر منتظمة ودفع الضرائب المقررة. ويعد الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والاحصاء مسوح بيانات القوى العاملة، ودخل الأسرة، والذي يتم غالباً على فترات متباعدة، مما يجعل تقدير هذا الاقتصاد صعباً للغاية (African Development Bank ,2016 ,P 7).

وتؤكد إحدى الدراسات الهامة عن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بالدول العربية، قام بها صندوق النقد العربي في عام 2017، أن تعريف هذا الاقتصاد ومنهجية تقديره تختلف من دولة إلى أخرى، لذلك يجب الحذر في مقارنة تقديراته من دولة إلى أخرى. ففي مصر يدخل في تقدير الاقتصاد غير الرسمي القطاع الزراعي –بينما تستثني باقي الدول العربية هذا القطاع–ويتضمن الاقتصاد غير الرسمي فقط الوحدات غير المسجلة وغير المرخص لها (صندوق النقد العربي، 2017، ص ص 3، 4).

ولا شك أن تلك المنهجية المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يشوبها القصور، حيث لا يتم التركيز على الأنشطة غير الرسمية التي تمارسها وحدات رسمية وهو ما يستدعي اعادة النظر في تعريف هذا الاقتصاد.

وتؤكد إحدى الدراسات الحديثة عن مصر أنه وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر لعام 2013/2012 أن نسبة الإناث العاملات بالاقتصاد غير الرسمي في الأنشطة الزراعية تجاوزت نسبة الذكور العاملين به، حيث استوعب 59.3% من الإناث العاملات كما استوعب 57.9% من الذكور العاملين في الأنشطة الزراعية. كما أن النسبة الأكبر من العمالة غير الرسمية كانت في فئة السن 15–24 سنة. كما بلغت نسبة العمالة الأمية بالاقتصاد غير الرسمي 68.6% بينما كانت 85% من العمالة بالاقتصاد الرسمي من ذوي المؤهلات الجامعية (Nazier and Ramadan, 2014 , P 4).

وعلى جانب آخر توضح تقديرات ILO(2012) أن التوظف غير الرسمي في مصر في أنشطة غير زراعية بلغ 51.2% من اجمالي التوظف الرسمي، وقد بلغ نصيب الذكور 56.3% بينما كان نصيب الإناث 23.1% (ILO, 2012 ,PP 4,9). وفي تقدير آخر لدراسة صندوق النقد العربي عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر لعام 2017 أوضحت أن نصيب قطاع الزراعة، التجارة، البناء والأشغال العامة، الصناعة، والخدمات الأخرى بلغ 47%، 4.6%، 15%، 1.8%، 32% على الترتيب في عام 2015 (صندوق النقد العربي، 2017، ص 11). ولا شك أن تلك التقديرات تؤكد أهمية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر وتنامي حجمها، وتركزها في قطاع الزراعة يليه الخدمات

والبناء. كما أن تنامي حجم هذا الاقتصاد ارتبط بالتوظف غير الرسمي وآثاره المختلفة. وعلى جانب آخر احتل الذكور نسبة كبيرة من العمل بهذا الاقتصاد في الأنشطة غير الزراعية غير الرسمية، بينما احتل الإناث النسبة الأكبر في الأنشطة الزراعية غير الرسمية. كما أن التعليم كان عاملاً هاماً له أثر عكسي على التوظف بهذا الاقتصاد.

ووفقاً لتقديرات دراسة Elshamy (2015) للاقتصاد غير الرسمي في مصر، ازداد حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في السنوات 1980، 1991، 2012 ليبلغ 27.2%، 32.2%، 37.4% على الترتيب (Elshamy , 2015 ,P 141). وهكذا بلغ معدل النمو السنوي للفترة 1980-2012 حوالي 1.17 %. ويوضح الشكل البياني (2) بملاحق البحث تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر للفترة 1980-2017. ويتضح من الشكل زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي وبصفة خاصة في أعقاب ثورة يناير 2011. كما يوضح الشكل (3) بملاحق البحث أن معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري فاق معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي للفترة 1980-2017 باستثناء السنوات 1987، 1994، 1997، 2008، 2016، 2017 -زاد بها معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي عن معدل النمو الاقتصادي-ويعد ذلك أمراً جيداً للاقتصاد المصري. ويوضح الشكل(4) بملاحق البحث أنه على الرغم من الانخفاض النسبي لنصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر، الا أن حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر ارتفع للفترة 1980-2017. ويؤكد ذلك أن الاقتصاد غير الرسمي لم يشمل فقط قطاع الزراعة، بل قطاعي الصناعة والخدمات، وهو ما أكده تقرير منظمة العمل الدولية ILO (2012) مسبقاً ودراسة Ghecham(2017) على مستوى 27 دولة نامية منها مصر، وكذلك دراسة صندوق النقد العربي لعام 2017.

ويوضح جدول(3) بملاحق البحث بعض مؤشرات التنافسية للاقتصاد المصري، وفقاً لتقرير التنافسية العالمي لعام 2017/2016، والتي تشير إلى أن مصر لازالت تعاني من مشكلات عديدة في صناعة السياسات والقوانين وحل المنازعات ونظام التعليم، والتي كان لها أثر واضح على نمو الاقتصاد غير الرسمي في مصر. وعلى جانب آخر يوضح شكل (5) مؤشر الفساد وفقاً لتقديرات مؤسسة الشفافية الدولية (يتراوح قيمته بين صفر إلى 10، حيث يعكس صفر وضع سيء جداً، بينما يعكس 10 أفضل الأوضاع) خلال الفترة 1996-2017، والذي يشير إلى تقلبات عديدة، حيث ازداد هذا المؤشر للفترة 1996-2001 ووصل إلى أقصي قيمة ثم تناقص حتى بلغ في عام 2009 أقل

قيمة، ثم شهد تزايد بعد أحداث ثورة يناير 2011 حيث بلغ 3.7 في عام 2014 ثم تناقص وبلغ 3.2.

(4-2-2) التفاوت في توزيع الدخل والفقر في مصر:

تعاني مصر مثل العديد من الدول النامية من مشكلة التفاوت في توزيع الدخل، والتي انعكست على زيادة معدل الفقر، ويوضح جدول (4) أن نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر (الذين لا يتجاوز نصيب الفرد منهم 1.25 دولار يومياً كنسبة من السكان) في مصر ازدادت من عام 2000 حتى 2015 من 16.7 إلى 27.8 وفقاً لتقديرات البنك الدولي. وتعد مشكلة الفقر أكثر وضوحاً في الريف عن المدن، حيث ازدادت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر -كنسبة من السكان- في الريف من 22.1 % إلى 36.1 % بينما ازدادت تلك النسبة في المدن من 9.3% إلى 19.2%.

وتؤكد احدي الدراسات الحديثة عن الاقتصاد المصري أنه وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لعام 2013/2012، أن هناك ارتباط بين الفقر والتعليم المنخفض في مصر -تبلغ نسبة الفقر في الأميين 37% بينما تصل إلى 8% في خريجي الجامعات- كما أن الفقر ازداد في العائلات كبيرة الحجم -يصل إلى 67% في العائلات التي يزداد عدد أفرادها عن عشرة أفراد- وللأفراد الذين يعملون في الأنشطة غير الرسمية (Nazier and Ramadan ,2014 ,P 3) .

وبإعادة النظر لقيمة معامل جيني في مصر قبل عقد التسعينيات يلاحظ أنه بلغ قيم 42,، 40,، 38, خلال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات وفقاً لتقدير El-Issawy والتي أكدت على زيادة هذا المعامل في الحضر عن الريف . ولم تختلف تلك التقديرات عن تقديرات البنك الدولي لنفس الفترة عن مصر. وتؤكد دراسة البنك الدولي(2014) عن التفاوت في الدخل في مصر أن التفاوت يكون واضح في المدن عن الريف، وأن هذا التفاوت ينعكس بشكل واضح على قيمة معامل جيني العام (Verme, 2014 ,PP 24 ,25, 41-43). ويوضح شكل(6) بملاحق البحث أن معامل جيني، قد شهد تقلباً واضحاً خلال الفترة 1990-2017، حيث بلغ أدني قيمة في عام 2012 وأعلى قيمة في عام 2000. الا أنه من الملاحظ أنه تعدي 0.27مما يؤكد على زيادة التفاوت وفقاً لتحليل يغولي وفرانسيسكو السابق. وعلى جانب آخر يوضح شكل (7) بملاحق البحث أن الفجوة بين أنصبة الأغنياء والفقراء كانت في أدني مستوياتها في عام 1995، ثم ازدادت وبلغت ذروتها في عام 2000

ثم انخفضت وزادت مرة أخرى عام 2010 ثم شهدت انخفاض نسبي بعد ذلك. وفيما يتعلق بنصيب الفئات الأفقر والأغنى يوضح شكل(8) أن نصيب الفئات الأفقر ازداد في عام 1995 ثم تناقص مع عام 1999 ثم شهد زيادة منذ عام 2007 حتى الآن. ويوضح شكل(9) أن نصيب الفئات الأغنى ازداد مع عام 1999 ثم شهد تقلباً فيما بعد بين النقص والزيادة.

وهكذا يتضح لنا أن هناك صعوبة في تحديد العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي، والتفاوت في توزيع الدخل في مصر، مما يستوجب اجراء تحليلات قياسية متقدمة للوصول إلى نتائج مفيدة.

(4-3) الأساليب القياسية والنموذج المستخدم في التحليل:

يعتمد الباحث بجانب التحليل الوصفي على أساليب قياسية متقدمة تشمل نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression لتقدير دالة الاستجابة وردة الفعل، وسببية كرانجر لتحديد اتجاه السببية بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل. ويعد نموذج الانحدار الذاتي من نماذج التحليل الآني التي تتعامل مع جميع المتغيرات كمتغيرات داخلية، وبحيث تُفسر قيم أي متغير وفقاً للقيم السابقة لهذا المتغير والمتغيرات الأخرى. ويمكن تمثيل نموذج الانحدار الذاتي بالمعادلة الآتية (1)

$$\mathbf{L_n Y_t = a_1 L_n Y_{t-1} + a_2 L_n Y_{t-2} + a_p L_n Y_{t-p} + \varepsilon_t} _____ (1)$$

حيث $\mathbf{L_n}$ اللوغاريتم الطبيعي،a تمثل مصفوفة المعاملات (تشمل a_1 لفترة الابطاء الأولى،a_2 لفترة الابطاء الثانية وهكذا) وأبعادها هي عدد المتغيرات الداخلة في النموذج، مصفوفة الخطأ العشوائي، t عنصر الزمن، p فترة الابطاء المثلى. Y تعكس مصفوفة المتغيرات الداخلة في النموذج (تشمل كل من الاقتصاد غير الرسميRIE_t والتفاوت في توزيع الدخلINI_t ، الناتج المحلي الحقيقي $RGDP_t$، الائتمان الحقيقي $RCRP_t$، الفساد CPI_t والتي تعد من أهم محددات التفاوت في توزيع الدخل وفقاً لدراسة Kar &Saha(2012) والتي تتناسب مع حجم العينة المستخدمة)ويوضح جدول (1) رموز وقياس متغيرات النموذج المستخدم. ويعتمد الباحث على نموذج لوغاريتمي مزدوج في التحليل بحيث تكون المتغيرات الداخلة هي اللوغاريتم الطبيعي لكل من الاقتصاد غير الرسمي المقدر والتفاوت في توزيع الدخل كالآتي :

$$\mathbf{Y_t = (RIE_t,\ INI_t\ , CPI_t, RCRP_t, RGDP_t)} ____ (2)$$

ويعتمد الباحث على نموذج لوغاريتمي مزدوج بسبب عدم استقرار قيم المتغيرات المستخدمة في مستوياتها الأولي وحتى يعطي معدلات نمو مباشرة لجميع المتغيرات. ويقيس الباحث التفاوت في توزيع الدخل على مرحلتين: الأولى باستخدام الفجوة بين النصيب النسبي لأغني وأفقر فئة من السكان

في الدخل الكليGap . والثانية بنصيب أغني فئة من السكان (الفئة العشرية العاشرة) من الدخل الكليIH ونصيب أفقر فئة من السكان (الفئة العشرية الأولى) من الدخل الكلي IL .

ويعتمد الباحث على نموذج الانحدار الذاتي في تحديد دالة الاستجابة وردة الفعل Impulse Response Function لتحديد مدى استجابة التفاوت في توزيع الدخل ونوع العلاقة مع التغيرات المفاجئة التي تحدث في المتغير نفسه وفي الاقتصاد غير الرسمي هي الأخرى. ويتطلب تنفيذ نموذج الانحدار الذاتي اجراء (Asteriou and Hall, 2007; Dolado et al, 1999; Hamilton, 1994 : 1) اختبارات الاستقرار، للتأكد من درجة استقرار البيانات المستخدمة .2) اختبار التكامل المشتركCointegration متعدد المتغيرات، لتحديد مدى امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاقتصاد غير الرسمي، والتفاوت في توزيع الأجل.

(4-4) النتائج العملية للبحث:

(4-4-1) نتائج اختبارات الاستقرار:

يوضح جدول (5) نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار ديكي فولار الموسع Augmented Dicky Fuller، والتي تشير إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة كانت غير مستقرة في مستوياتها الأصلية، بينما تحقق الاستقرار لجميع المتغيرات في الفروق الأولى.

(4-4-2) نتائج فترات التباطؤ الأمثل:

يوضح جدول (6) أن فترة التباطؤ الأمثل باستخدام معيار AIC لكل مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل مع حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر في نموذج VAR كانت عام واحد فقط .

(4-4-3) نتائج اختبارات التكامل المشترك:

يوضح جدول (7) نتائج اختبارات التكامل المشترك، والتي تشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل بمقياس الفجوة بين أنصبة الأغنياء والفقراء في مصر، حيث تجاوزت القيمة المحسوبة لاختبار الأثر والامكانية العظمي القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%، وتواجد ثلاثة متجهات للتكامل المشترك باختبار الأثر ومتجه واحد باختبار القيمة العظمي. وتؤكد تلك النتائج صحة الفرض الأول للبحث.

(4-4-4) نتائج دالة الاستجابة وردة الفعل تتضمن ما يلي:

(أ) **الأثر على الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء:** يوضح جدول (7) بملاحق البحث تقديرات الاستجابة لردة فعل الفجوة في الدخل لكل المتغيرات المستخدمة خلال مدي زمني يصل إلى عشر سنوات والتي تشير الى: 1) وجود أثر طردي للصدمة في فجوة الدخل على الفجوة في السنوات التالية الا أنه يتناقص مع مرور الزمن. 2) وجود أثر طردي للاقتصاد غير الرسمي على الفجوة في الدخل لكن هذا الأثر يكون كبير في السنة التالية ثم يتناقص فيما بعد. 3) وجود أثر عكسي للنمو الاقتصادي على الفجوة في الدخل لكنه ضئيل ويتناقص مع مرور السنوات. 4) وجود أثر طردي للائتمان المتاح للقطاع الخاص على الفجوة في الدخل يتزايد مع مرور السنوات ويؤكد ذلك على أن هذا الائتمان لم يكن موجه لمحدودي الدخل .5) وجود أثر طردي للفساد على الفجوة في الدخل وكان الأثر واضح في السنة التالية للصدمة ثم يتقلب فيما بعد.

(ب) **الأثر على أنصبة الأغنياء:** يوضح جدول (9) بملاحق البحث تقديرات الاستجابة لردة فعل نصيب الأغنياء خلال مدي زمني يصل إلى عشر سنوات حيث يتضح وجود :1) أثر طردي لأنصبة الأغنياء على الأنصبة التالية يكون واضح في السنة الأولى ثم يتناقص. 2) أثر طردي للاقتصاد غير الرسمي يكون أكثر وضوحاً في السنة التالية للصدمة ثم يتناقص فيما بعد .3) أثر عكسي للنمو الاقتصادي على نصيب الأغنياء لكنه ضئيل في السنة التالية للصدمة ثم يزداد فيما بعد. 4) أثر طردي للائتمان الخاص على أنصبة الأغنياء يزداد مع مرور الزمن مما يؤكد أن الائتمان كان في صالح الأغنياء. 5) أثر طردي للفساد على نصيب الأغنياء يكون واضح في السنة التالية للصدمة.

(ج) **الأثر على أنصبة الفقراء:** يوضح جدول (10) بملاحق البحث تقديرات الاستجابة لردة فعل نصيب الفقراء خلال مدي زمني يصل إلى عشر سنوات حيث يتضح وجود :1) أثر طردي لأنصبة الفقراء يكون واضح في السنة الأولى ثم يتناقص .2) أثر طردي للاقتصاد غير الرسمي يكون أكثر وضوحاً في السنة التالية للصدمة ثم يتناقص فيما بعد. الا أن هذا الأثر يكون أقل من الأثر على أنصبة الأغنياء .3) أثر عكسي للنمو الاقتصادي على نصيب الأغنياء لكنه أقل من الأثر على نصيب الفقراء .4) أثر عكسي للائتمان الخاص على أنصبة

الفقراء يزداد مع مرور الزمن مما يؤكد أن الائتمان لم يكن في صالح محدودي الدخل. 5) أثر عكسي للفساد على نصيب الفقراء يكون واضح في السنة التالية للصدمة

(4-4-5) نتائج اختبارات سببية كرانجر: يوضح جدول (11) نتائج سببية كرانجر، والتي تشير إلى ما يلي:

- هناك سببية من الاقتصاد غير الرسمي الي التفاوت في توزيع الدخل بمقياس الفجوة بين أنصبة الأغنياء والفقراء من الدخل، وعلى الجانب العكسي تواجدت سببية من التفاوت في توزيع الدخل للاقتصاد غير الرسمي.
- الاقتصاد غير الرسمي يعد سبب لنصيب الطبقات الفقيرة والغنية من الدخل، الا أن نصيب الطبقات الفقيرة والغنية لم يكن سبب للاقتصاد غير الرسمي، وهذا يؤكد أن الفقر أو الغني ليس دافع لتبني الأنشطة غير الرسمية.

(5) النتائج والتوصيات

يعد الاقتصاد غير الرسمي أحد التحديات الخطيرة التي تواجه حكومات الدول النامية منخفضة الدخل كمصر. وقد ازداد حجم هذا الاقتصاد في مصر خلال العقود الثلاثة الماضية حتى بلغ 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والمتابعة في نهاية عام 2017. وتتعدد أسباب نشأة هذا الاقتصاد، وآثاره المختلفة، كما تتباين منهجية تقديره بين الباحثين وعلى مستوى دول العالم. وتعتمد مصر على منهجية مشابه لمنظمة العمل الدولية في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ترتكز على مسوح البيانات، الذي يتم على فترات متباعدة والتي تعد غير دقيقة في تقدير حجم هذا الاقتصاد كما أنها لا تمد ببيانات مستحدثة عن تلك الظاهرة في مصر.

وتعاني مصر من تفاوت في توزيع الدخل الذي تزامن مع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال العقود الثلاثة الماضية، وتتباين الأدبيات الاقتصادية في تحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل ومع محدودية الدراسات التطبيقية لمصر في إطار زمني طويل الأجل تبدو أهمية هذا البحث. ويهدف البحث الحالي إلى تحديد أثر الاقتصاد غير الرسمي المقدر (بجانب متغيرات رقابية أخري هي النمو الاقتصادي والفساد والائتمان الممنوح للقطاع الخاص) باستخدام منهج MIMIC على التفاوت في توزيع الدخل (بالفجوة بين أنصبة الدخل، ونصيب الأغنياء ونصيب الفقراء) بالاعتماد على نموذج للانحدار الذاتي لتقدير دوال الاستجابة وردة الفعل خلال عشر سنوات والتكامل

المشترك وسببية كرانجر. وقد اعتمد الباحث على نموذج لوغاريتمي مزدوج – للدلالة على معدلات النمو للمتغيرات بشكل مباشر –مع اختبارات جذر الوحدة وفترات التباطؤ الأمثل. وقد أكدت اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد والنمو الاقتصادي والائتمان للقطاع الخاص.

وقد أوضحت تقديرات دوال الاستجابة وجود أثر طردي لكل من الاقتصاد غير الرسمي والفساد والائتمان للقطاع الخاص وفجوة الدخل ذاتها، وأن هذه الآثار تكون واضحة في السنة التالية للصدمة ثم تتناقص بعد ذلك – باستثناء الائتمان للقطاع الخاص الذي ازداد أثره مع مرور الزمن– وأثر عكسي للنمو الاقتصادي ضئيل ويتناقص فيما بعد، كما أن أثر الاقتصاد غير الرسمي على الفجوة فاق أثر كل المتغيرات الأخرى.

كما أوضحت تقديرات الاستجابة لردة الفعل لنصيب الأغنياء وجود أثر طردي للاقتصاد غير الرسمي والفساد يكون أكثر وضوحاً في السنة التالية للصدمة، أثر طردي للائتمان الخاص يزداد مع مرور الزمن مما يؤكد أن هذا الائتمان كان في صالح الأغنياء، أثر عكسي للنمو الاقتصادي ضئيل ويزداد مع الزمن. وفيما يتعلق بتقديرات الاستجابة لردة الفعل لنصيب الفقراء أوضحت وجود أثر طردي للاقتصاد غير الرسمي يكون أكثر وضوحاً في السنة التالية للصدمة وأقل من الأثر على أنصبة الأغنياء، أثر عكسي للنمو الاقتصادي على نصيب الأغنياء لكنه أقل من الأثر على نصيب الفقراء، أثر عكسي للائتمان الخاص على أنصبة الفقراء يزداد مع مرور الزمن مما يؤكد أن الائتمان لم يكن في صالح محدودي الدخل، أثر عكسي للفساد على نصيب الفقراء يكون واضح في السنة التالية للصدمة.

كما أوضحت نتائج اختبارات سببية كرانجر وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الاقتصاد غير الرسمي إلى الفجوة في الدخل وأنصبة الأغنياء والفقراء.

* التوصيات

في إطار النتائج السابقة، وأهمها الأثر الواضح للاقتصاد غير الرسمي على أنصبة الطبقات الغنية والفقيرة يمكن تقديم عدة توصيات أهمها:

1- ضرورة إعادة النظر في تعريف هذا الاقتصاد ومنهجية تقديره في مصر، حيث يعد ذلك أهم العناصر في بناء استراتيجية واضحة للتعامل مع هذا الاقتصاد. ويتحقق ذلك بتحديد تعريف

رسمي، وتحديد الأنشطة غير الرسمية ومواصفاتها داخل كل قطاع، وكيفية تقديرها بشكل واضح، وعدم الخلط بين مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي والمشروعات غير الرسمية والتوظف غير الرسمي.

2- اجراء مسوح بيانية تفصيلية للأنشطة غير الرسمية في الريف والمدن، وتحديد دخول العمالة بها ومدى تأثيرها على أنصبة الطبقات الفقيرة والغنية.

3- ضرورة تنظيم ودعم المشروعات غير الرسمية صغيرة الحجم بدلاً من محاربتها، وفرض القيود الشديدة عليها –بتخفيف الأعباء المالية المفروضة عليها مقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم، وبما لا يخل من هيمنة الدولة ورقابتها على الاقتصاد، مع اتاحة الائتمان المصرفي اللازم لها، وخفض معدل الضريبة عليها بما يتناسب مع حجمها وامكانياتها المالية –حتى تكون منفذ لاستيعاب العمالة العاطلة من الفقراء، الذين يقبلون الأجر المنخفض وظروف العمل السيئة، وتوفير دخول متاحة لهم تمنعهم من ارتكاب الجرائم والتسول. وعلى جانب آخر توفر تلك المشروعات أنواع من السلع تناسب الطبقات الفقيرة في مصر.

4- تفعيل دور الدولة في متابعة وتقييد الاقتصاد غير الرسمي ذي الصفقات الكبيرة في قيمتها–بسن التشريعات المناسبة لتتبع ومحاربة الأنشطة غير الرسمية ذات الصفقات الضخمة–لأنه يسهم بشكل واضح في زيادة أنصبة الأغنياء، وبالتتابع زيادة التفاوت الحادث في توزيع الدخل.

* موضوعات بحثية مستقبلية:

أثر الاقتصاد غير الرسمي على التفاوت في توزيع الدخل في الريف والحضر بالتطبيق على مصر، أثر الاقتصاد غير الرسمي على الرفاهية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة)، أثر الاقتصاد غير الرسمي على السياسة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة)، العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي والتفاوت في توزيع الدخل في مصر.

ملاحق البحث

أولاً الأشكال: (الأشكال من 2-9 مصدرها بيانات البحث)

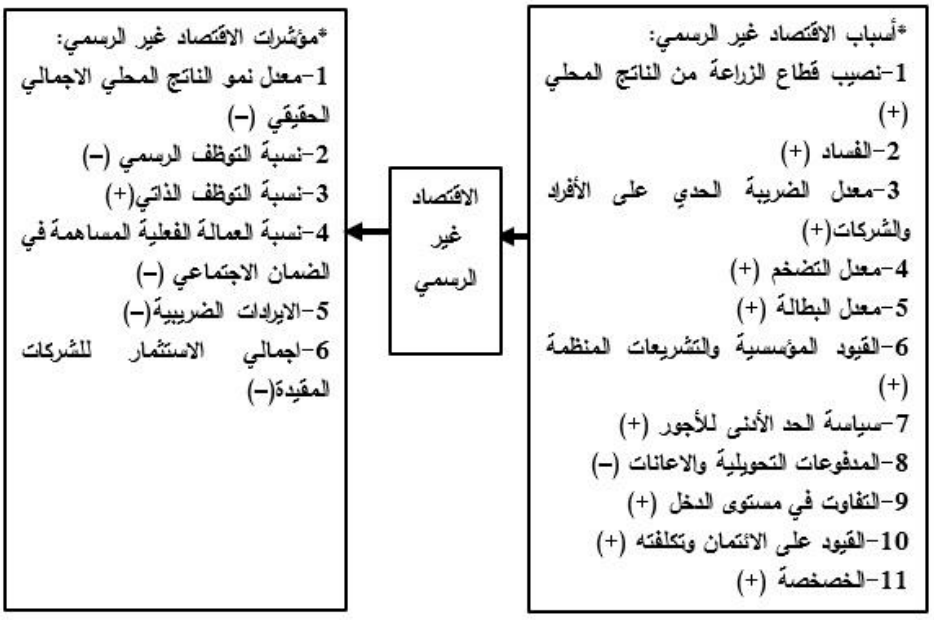

شكل(1) أسباب ومؤشرات الاقتصاد غير الرسمي لتحليل MIMIC.المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة، الاشارة بجانب كل عنصر تشير إلى نوع العلاقة(+) طردية أو (-) عكسية

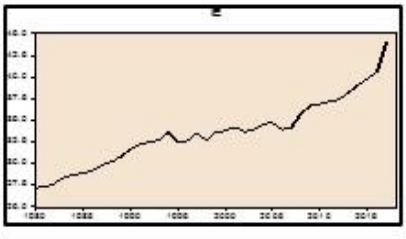

شكل (2) حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر IE في مصر كنسبة من GDP للفترة 1980-2017

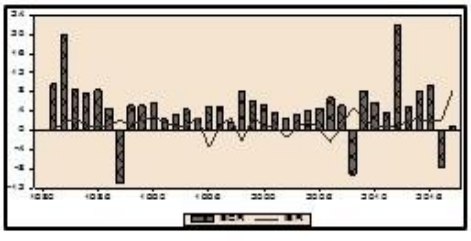

شكل(3) معدل النمو الاقتصادي EGR ومعدل نمو الاقتصاد غير الرسمي المقدرIER في مصر للفترة 1980-2017

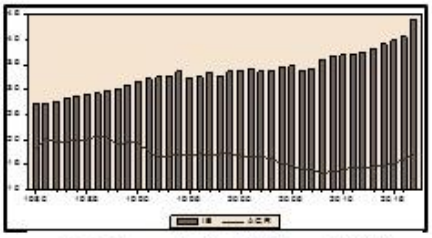

شكل(4) حجم الاقتصاد غير الرسمي المقدر IE ونصيب قطاع الزراعة في مصر AGR للفترة 2017-1980

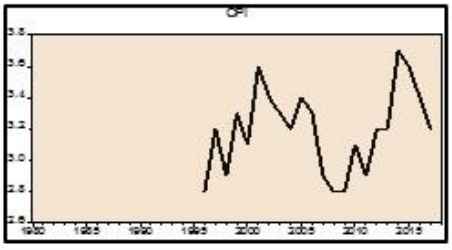

شكل(5) مؤشر الفساد CPI في مصر للفترة 2017-1996

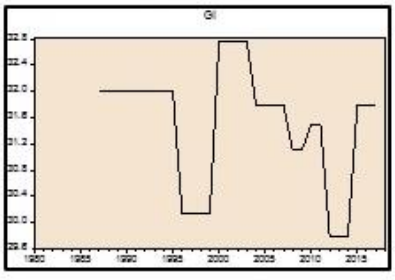

شكل(6) معامل جيني في الاقتصاد المصري للفترة 2017-1990

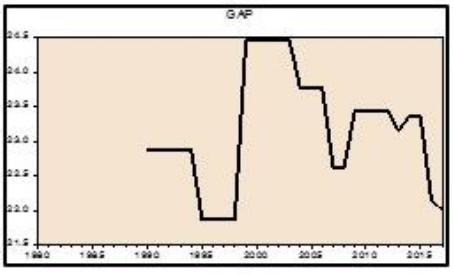

شكل(7) الفجوة بين أنصبة الأغنياء والفقراء في مصر للفترة 2017-1990

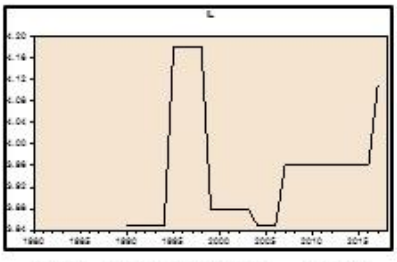

شكل(8) نصيب أفقر 10% من السكان من الدخل في مصر للفترة 2017-1990

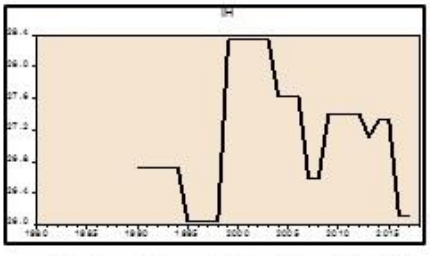

شكل(9) نصيب أغنى 10% من السكان من الدخل في مصر للفترة 2017-1990

ثانياً: الجداول

جدول(1) رموز متغيرات النموذج المستخدم وقياسها

الرمز	اسم المتغير	قياس المتغير
RIE	الاقتصاد غير الرسمي	القيمة الحقيقية للاقتصاد غير الرسمي المقدر بمنهج MIMIC بأسعار عام 1995
GAP	الفجوة في الدخل	الفرق بين النصيب النسبي لأغني فئة من السكان وأفقر فئة من السكان من الدخل الكلي
IH	نصيب أغني فئة	النصيب النسبي لأغني فئة من الدخل الكلي (الفئة العاشرة)
IL	نصيب أفقر فئة	النصيب النسبي لأفقر فئة من الدخل الكلي (الفئة الأولى)
CPI	مؤشر الفساد	Corruption Perception Index
RCRP	الائتمان للقطاع الخاص	الائتمان الحقيقي الممنوح للقطاع الخاص بأسعار عام 1995
RGDP	الناتج المحلي الحقيقي	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بأسعار عام 1995

جدول (2) تقديرات مختلفة لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بمناهج مختلفة

بيان	المنهج المستخدم	الفترة الزمنية للتقدير	حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
Schneider & Enste (2000)	استهلاك الكهرباء	1999-1989	%68
Schneider(2005)	الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	2000	%35.1
Schneider(2005)	الطلب على العملة	2002 2003	%36 %36.9
Schneider et al(2010)	الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	1999 2006	%35.4 %36.7
Alm & Embaye(2013)	الطلب على العملة	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من 1984 – إلى 2006	(1984) %48.7 (2006) %30.4
ELShamy (2015)	الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من 2012-1980	(1980) %27.2 (2012) %37.4
Hassan &Schneider(2016)	منهجين هما: 1) الطلب على العملة	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من 2013-1976	(1976) %59.02 (2013) %21.43
	2) الأسباب والمؤشرات المتعددة MIMIC	سلسلة زمنية كاملة للسنوات من 2013-1976	(1976) % 35 (2013) %21.43

المصدر: تجميع الباحث من خلال الدراسات السابقة

جدول(3) درجة وترتيب الاقتصاد المصري في بعض مؤشرات التنافسية الفرعية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي في عام 2016 /2017

بيان	قيمة المؤشر	ترتيب مصر
الثقة العامة في السياسة	2.8	84
الشفافية في صنع السياسات الحكومية	3.7	97
قوة معايير التدقيق والابلاغ	4.3	84
كفاءة القوانين في حل المنازعات	3.4	81
كفاءة القوانين في قواعد التسجيل	3.4	72
المحاباة في القرارات للمسؤولين الحكوميين	4.1	28
مؤشر الحقوق القانونية	2	108
جودة التعليم الاساسي	2.1	134
جودة النظام التعليمي	2.1	135
سهولة الحصول على القروض	1.9	136

Source: Global Competitiveness Report,2016/2017

جدول(4) معدل الفقر في مصر في الريف والمدن في سنوات مختلفة

بيان / الفترة الزمنية	2000	2005	2009	2011	2015
نسبة السكان تحت خط الفقر(على اساس 1.25 دولار في اليوم)	16.7	19.6	21.6	25.2	27.8
نسبة السكان تحت خط الفقر في الريف	22.1	26.8	28.9	32.3	36.1
نسبة السكان تحت خط الفقر في المدن	9.3	10.1	11	15.3	19.2

Source: http://data.worldbank.org/indicators/

Table (5) Results of Unit Root Tests for Used Variables

Variable	Variable in Level	Variable in First Difference	Order of Integration
	ADF	ADF	
LRIE	.723 (.991)	6.024 (0.000)	1
LRGDP	. 681 (.993)	5.342 (0.000)	1
LRCRP	.856 (.921)	7.021 (0.000)	1
LCPI	.802 .926)(	-6.744 (0.000)	1
LGAP	-1.901 (.327)	-4.854 (.0006)	1
LIL	-2.175 (.219)	-4.707 (.0009)	1
LIH	-1.914 (.3212)	-4.940 (.0005)	1

*المصدر: إعداد الباحث باستخدام نتائج البرنامج الإحصائي Eviews. وقد تم حساب النتائج مع وجود ثابتConstant وتعكس القيم بين الأقواس احتمالات قيم ت المحسوبة وترمز L إلى اللوغاريتم الطبيعي

Table (6) Optimal Lag for used Model by AIC Criteria

Period	Computed AIC (Akaike information criterion) for Models		
	DLGAP&DLRIE	DLIH&DLRIE	DLIL&DLRIE
0	-6.910	-7.443	-7.470
1	-8.875*	-9.413*	-9.475*
2	-8.593	-9.116	-9.346
3	-8.642	-9.167	-9.418

المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات النموذج المستخدم والبرنامج الإحصائي Eviews

تشير L إلى اللوغاريتم الطبيعي، وتشير D إلى الفروق الأولى

Table (7) Results of Cointegration tests for used Model (1)

Hypothesized of vector cointegration	Critical value (.01)	Trace statistics	Critical value (.01)	Max statistics	Eigenvalue
r =0	77.81	*128.66**	39.37	*61.69**	0.954
r ≤ 1	54.68	*66.97**	32.72	27.90	0.752
r ≤ 2	35.46	*39.06**	25.86	20.26	0.636
r ≤ 3	19.93	18.80	18.53	13.10	0.480
r ≤ 4	6.63	5.70	6.63	5.70	0.248

المصدر: إعداد الباحث باستخدام بيانات النموذج المستخدم والبرنامج الإحصائي Eviews

Table (8) Results of Impulse Response Functions for DLGap between Rich and Poor

Periods	DLGAP	DLRIE	DLRGDP	DLRCRP	DLCPI
1	0.0345	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	0.0304	0. 0610	-0.0015	0.0068	0.0029
3	0.0267	0.0256	- 0.0013	0.0139	0.0002
4	0.0228	0.0190	-0.0011	0.0166	0.0010
5	0.0215	0.0177	-0.0010	0.0173	0.0007
6	0.0208	0.0166	-0.0009	0.0176	0.0007
7	0.0207	0.0159	-0.0008	0.0179	0.0006
8	0.0206	0.0147	-0.0007	0.0182	0.0005
9	0.0205	0.0138	-0.0005	0.0186	0.0005
10	0.0204	0.0117	-0.0003	0.0189	0.0003
Cholesky Ordering: DLGI Standard Errors : Ana...					

المصدر: اعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews

Table (9) Results of Impulse Response Functions for DLIH

Periods	DLIH	DLRHE	DLRGDP	DLRCRP	DLCPI
1	0.0271	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	0.0235	0.0511	-0.0058	0.0050	0.0160
3	0.0201	0.0423	-0.0097	0.0105	0.0090
4	0.0173	0.0316	-0.0110	0.0123	0.0080
5	0.0165	0.0117	-0.0120	0.0129	0.0070
6	0.0161	0.0105	-0.0130	0.0133	0.0060
7	0.0160	0.0096	-0.0141	0.0135	0.0040
8	0.0159	0.0085	-0.0151	0.0138	0.0030
9	0.0157	0.0055	-0.0191	0.0139	0.0010
10	0.0155	0.0015	-0.0121	0.0141	0.0020
Cholesky Ordering: DLGI Standard Errors : Ana…					

المصدر: اعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews

Table (10) Results of Impulse Response Functions for DLIL

Periods	DLIL	DLRIE	DLRGDP	DLRCRP	DLCPI
1	0.0188	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	0.0180	0.0043	-0.0005	-0.0056	-0.0510
3	0.0170	0.0035	-0.0038	-0.0098	-0.0410
4	0.0166	0.0034	-0.0016	-0.0117	-0.0110
5	0.0164	0.0032	-0.0024	-0.0126	-0.0091
6	0.0159	0.0029	-0.0016	-0.0131	-0.0080
7	0.0155	0.0028	-0.0020	-0.0132	-0.0062
8	0.0152	0.0024	-0.0016	-0.0134	-0.0051
9	0.0151	0.0022	-0.0018	-0.0134	-0.0027
10	0.0150	0.0017	-0.0017	-0.0134	-0.0009
Cholesky Ordering: DLGI Standard Errors : Ana…					

المصدر: اعداد الباحث من خلال نتائج برنامجEviews

Table (11) Results of Granger Causality Tests between Informal Economy and Income Inequality

Causality	F-Statistic	Prob. Of F. statistic	Optimal Period	Explanatory Variables (Cause)
DLRIE → DLGAP	**4.1828**	**.0295**	**4**	**Cause**
DLGAP → DLRIE	.2899	.8799	4	No Cause
DLRIE → DLIL	**4.2851**	**.0285**	**1**	**Cause**
DLIL → DLRIE	.6228	.7094	1	No Cause
DLRIE → DLIH	**3.8996**	**.0399**	**1**	**Cause**
DLIH → DLRIE	.00105	.9744	1	No Cause

المصدر: إعداد الباحث من خلال نتائج برنامج Eviews

قائمة المراجع (References)

أولا: قائمة المراجع العربية:

- ادربوش، دحماني محمد،" **مقياس اقتصاد التنمية** "، السنة الثانية علوم اقتصادية، بدون تاريخ.
- الأسرج، حسين (يناير 2010)،" انعكاسات القطاع غير المنظم على الاقتصاد المصري"، ص ص 1-36 http://www.researchgate.net/publication/46446134
- الجبالي، عبد الفتاح (2 سبتمبر 2015)، " الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره "، **جريدة الأهرام**، السنة 140، العدد 47021.
- الخوانكي، يسري العزباوي (مايو 2016)،" **رؤية جديدة: للتعامل مع القطاع غير الرسمي** "، http://www.acrseg.org/40193.
- براكاش، لونغاني وجوناتان، أوستري (18 فبراير 2017)، " جهود الصندوق بشأن عدم المساواة: عبور الجسر بين البحث والواقع"، النافذة الاقتصادية، **منتدى صندوق النقد الدولي**. سكيك، أشرف خليل(2015)،" محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2013 "، **رسالة ماجستير منشورة**، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة.
- سلمان، حيان (بدون تاريخ)،" اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي "، **جمعية العلوم الاقتصادية السورية**، ص ص 1-24.
- **صندوق النقد العربي** (8-9 نوفمبر 2017)،" احصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الاحصاءات العربية " عربستات"، : ص ص 1-16.
- شيحان، شهاب حمد (2013)، " اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 5، عدد 10، ص ص 1-25.
- عبد الحليم، ريم،" الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر – تعريف ومراجعة تشريعية "، **CIPE**، بدون تاريخ :ص ص 1-27.

- عفان، منال محمد الحسانين(1998)،" أثر الشركات متعددة الجنسية على التوظف والأجور في القطاع الصناعي المصري– دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- كلمة وزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري، المصري اليوم، الخميس 2017/9/14 **https :// www. egyptindependent .com.**
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (15–26 سبتمبر 2014)، " معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 "، **الأمم المتحدة**، الدورة الحادية والستون، البند الثالث، ص ص1–20 .
- يحياوي، نسرين (ديسمبر 2016)،" الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم والأسباب والنتائج "، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية**، العدد السادس، ص ص290–307.
- يغولي، غر وفرانسيسكو(15 مايو 2017)، "رؤية جديدة للرابطة بين عدم المساواة والتنمية الاقتصادية"، النافذة الاقتصادية، **منتدى صندوق النقد الدولي** .

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية:

- Abdelhamid, A. F.(Without Date), "Informal Sector Measurement in Egyptian Economy", **CAPMAS** -Egypt, PP 1-9.
- **African Development Bank**, (2016)"Addressing Informality in Egypt", Working Paper, PP 1-48.
- Alm, J. and Embaye, A.(Feb. 2013) ,"Using Dynamic Panel Methods to Estimate Shadow Economies Around the World ,1984-2006", **Tulane University** ,Working Paper 1303, PP 1-41.
- Asteriou, D. and Hall, S .(2007) **Applied Econometrics : A Modern Approach Using Eviews and Microfit** . New York, Palgrave Macmillan.
- Attia, S. M.(Jan. 2009)," The Informal Economy as an Engine for Poverty Reduction and Development in Egypt", **MORA**, Paper No. 13034, PP 1-30.

- Bhattacharya, P.(Sep. 2007),"Informal Sector ,Income Inequality and Economic Development ", **Centre for Economic Reform Transformation** ,Discussion Paper 2007/09, PP 1-37.
- Benjamine , N. and Beegle, K.((May 2014),"Informal Economy and the World Bank", Policy Research Working Paper , No. S6888 , **the World Bank** ,PP 1-34.
- Chong, A. and Gradstein, M. (Sep. 2004),"Inequality, Institutions, and Informality", **Inter-American Development Bank**, Working Paper, No. 516, PP 1-29.
- Coll, J.A. (2011)," Understanding Income Inequality: Concept, Causes and Measurement ", **Management Journals**, Vol. 1, No. 3, PP 17-28.
- Dolado et al (Feb. 1999), **Cointegration**. Spain, Getafe.
- Elshamy, H.M. (2015), "Measuring the Informal Economy in Egypt ", **International Journal of Business Management and Economic Research**, Vol. 6, No. 2, PP 137-142.
- Elveren, A. Y. and Ozgur, G., (2016),"The Effect of Informal Economy on Income Inequality: Evidence from Turkey ", **PanoEconomicus** , ,Vol. No. 3, PP 293-312.
- Farzanegan, M. R. and Hassan, M.(2017),"The Impact of Economic Globalization on the Shadow economy in Egypt", **MACIE Paper Series**, No. 18 , PP 1-29.
- Ferrer,C.,E.(2017),"Income Concentration and its Impact on Economy and Society :The Case of Mexico ",**Modern Economy** ,No.8, PP 211-231.
- Ghecham, M. A.,(2017),"The Impact of Informal Sector on Income Distribution : Could Concentration of Income be Explained by the Size of Informal Sector ?", **International Journal of Economics and Financial Issues** ,Vol. 7 ,No. 1 , PP 594-600.

- **Global Competitiveness Report**, 2016/ 2017.
- Hamilton, J., **Time Series Analysis**, Princeton University, USA: 1994.
- Hassan, M. and Schneider, F.(June 2016),"Modelling the Egyptian Shadow Economy : AMIMIC Model and A Currency Demand Approach ", **Journal of Economics and Political Economy** ,Vol .3 ,No .2, PP 309 -339.
- Heshmati, A.(July 2004) ," Inequalities and their Measurement" ,**IZADP** No. 1219, PP 1-17 .
- **ILO - Department of Statistics** (June 2012),"Statistical Update on Employment in the Informal Economy ", PP1 - 28.
- Kar, S. and Saha, Sh.(Dec. 2012),"Corruption ,Shadow Economy and Income Inequality :Evidence from Asia",**IZADP**, No. 7106 , PP 1-28.
- Kassem, T.(Jan. 2014),"Formalizing the Informal Economy: Arequiredstate Regulatory and Institutional Approach Egypt as a Case Study ",**International Academy of Science ,Engineering and Technology**, Vol. 4 , No. 1, PP 27-48.
- Laiglesia, J .R.(June 2011)," Is Informal Normal ? Informal Employment in Times of Shifting Wealth ", **OECD Development Centre**, PP 1-45.
- Nazier, H. and Ramadan, R.(Dec. 2014) ,"Informality and Poverty : a Causality Dilemma with Application to Egypt ", **Economic Research Forum** ,Working Paper Series , No. 895 , PP 1-29.
- Rosser, B.J.(March 2000),"Income Inequality and the Informal Economy in Transition Economies ",**Journal of Corporative Economics**, ,Vol. 28, No. 1, PP 156-171.
- Schneider, F. and Enste, D.(March 2000),"Shadow Economies: Size, Causes ,and Consequences", **Journal of Economic Literature** ,Vol .XXXVIII , PP 77 -114.

- Schneider, F.(July 2002),"Size and Measurement of the Informal Economy in 110 Countries around the World ",Discussion Paper, **Australian Tax Centre, ANU**, Canberra ,Australia, PP 1-50.
- Valentin, E.(April 2007),"Inequality and Underground Economy: A Not So Easy Relationship", **Dipartimento Dieconmia, Universita Politecnica**, No. 283, PP 1-14.
- Verme, P. et al (2014),"Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt ", the Facts and Perception across People, Time and Space, **A World Bank Study**, PP 1-155.
- Wahba, J.(2009),"Informality in Egypt : A Stepping Stone or A Dead End?", **Economic Research Forum**, Working Paper Series, No. 456, PP 1-22.
- World Bank (2010),"Turkey Country Memorandum Informality Causes, Consequences, Policies", **World Bank Report**, No. 48523- TR.